

المجلد

في أصول الفقه والدين

كتبه

محمد بن سعيد البخاري

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

كتاب

المبهر في أصول الفقه والدين

كتبه

محمد سعيد البحيري

عفا الله عنه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْكَرِيمِ الْهَادِي، الْعَظِيمِ الْبَارِي، أَحْمَدُهُ حَمْدًا يَلِيقُ بِنِعَمَائِهِ،
وَأَشْكُرُهُ عَلَى وَافِرِ فَضْلِهِ وَعَطَائِهِ.

أَحْمَدُهُ سُبْحَانَهُ بِأَنْ أُرْسَلَ إِلَيْنَا رَسُولُهُ بِأَصْلِ الْأَصُولِ، وَسُلَّمِ الْوَصُولِ،
وَمَعَارِجِ الْقَبُولِ، فَنَسَخَتْ شَرِيعَتُهُ كُلَّ الشَّرَائِعِ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِعِبَادَتِهِ فَفَنِمَ
عَاصٍ وَمِنْهُمْ طَائِعٌ، وَوَضَعَ حَدُودًا لَا يَقِفُ عِنْدَهَا إِلَّا كُلُّ قَانِعٍ، أَوْجِبَ
عَلَيْهِمْ وَاجِبَاتٍ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مُحَرَّمَاتٍ، وَأَبَاحَ لَهُمْ كَثِيرًا مِنَ الْمُبَاحَاتِ، وَكَرِهَ
لَهُمُ الْقِيلَ وَالْقَالَ، وَكَثَّرَ السُّؤَالَ، وَأِضَاعَةَ الْمَالِ، وَإِلَى اللَّهِ الْمَالُ.
أَنْزَلَ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ فَأَقَامَ بِهِ حُجَّتَهُ، وَتَكَلَّمَ بِهِ فَمَا أَعْظَمَ حِكْمَتَهُ، وَأَخْبَرَ فِيهِ
بِأَخْبَارٍ فَمَا أَصْدَقَ خَبْرَهُ، وَأَطْلَقَ فِيهِ أَوَامِرَهُ وَقِيدَهَا، وَأَجْمَلَهَا وَبَيْنَهَا، وَصَلَّى
اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى سَيِّدِ النَّاسِ أَصْلًا، وَأَعْلَاهُمْ كَعْبًا وَفِرْعَا، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ
اتَّبَعَ هَدَاهُ إِلَى يَوْمِ أَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ غُرُلًا.

أَمَّا بَعْدُ

فَهَذَا مُخْتَصَرٌ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ وَالْدِّينِ جَمَعْتَهُ مِنْ كُتُبٍ مِنْ سَبْقِي مِنْ
الْعُلَمَاءِ بِلَفْظٍ وَجِيزٍ، وَأَسْلُوبٍ مُحَرَّرٍ، مَعَ مَا زِدْتُهُ إِلَيْهِ مِنَ الْفَوَائِدِ وَالنِّكَاتِ،
يَنْفَعُ الْفَطِيمَ وَالْدَّارِجَ، وَالْحَفَرَ وَالْيَافِعَ، مَسَائِلَهُ كَالْغُرْرِ، وَأَلْفَاظَهُ كَالْدَرَرِ،
رَاعَيْتُ فِيهِ حَالَ الْمُبْتَدِي، وَلَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهُ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- الْمُنْتَهِي، وَاللَّهُ
أَسْأَلُ أَنْ يَكُونَ نَافِعًا لِلطَّلَابِ، وَأَنْ يَرْزُقَنِي فِيهِ الْإِخْلَاصَ وَالْقَبُولَ
وَالصَّوَابَ، وَأَنْ يَقْبَلَ مِنِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ، وَبِعِبَادِهِ غُفُورٌ حَلِيمٌ.

أولاً: أصول الدين

أصول الدين هما الإيمان والإسلام:

فتؤمن بالله -جل وعلا-

ونقر بأنه لا معبود حق إلا هو، وأنه وحده المتفرد بالخلق، والمملك، والتدبير، والرزق، والإحياء، والإماتة، خالق كل شيء، عليم بكل شيء، قدير على كل شيء، لم يزل عليماً، قوياً، حياً، سميعاً، بصيراً، حكيماً، هو الأول، والآخر، والظاهر، والباطن، الأحد، الصمد، الحي، القيوم، لا تأخذه سنة ولا نوم، لا أحد أحسن حكماً منه سبحانه، هو الذي يشرع لعباده، وأنه -جل وعلا- المدعو بأسمائه الحسنى، وموصوف بصفاته المثلى التي وصف بها نفسه في كتابه، ووصفه بها نبيه محمد ﷺ في صحيح سنته، فعال لما يريد، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون.

خلق آدم بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس أشجار جنة عدن بيده، يداه مبسوطتان، كلتاهما يمين، وقلوب العباد بين إصبعين من أصابعه سبحانه وتعالى، والقرءان الكريم كلامه غير مخلوق، ومن قال: مخلوق فقد كفر، ولم يزل -سبحانه وتعالى- متكهما، كلم موسى تكليماً، ويكلم العباد يوم القيامة ليس بينهم وبينه ترجمان، وأنه يُنادي على آدم -عليه السلام- يوم القيامة بصوتٍ فيقول: «يَا آدَمُ أَخْرِجْ بَعَثَ النَّارِ»، وأنه نادى موسى -عليه السلام- من جانب الطور الأيمن، وأنه فوق سماوته مستوٍ على عرشه كما أخبر، لا يخفى عليه شيء، ومن قال ليس في السماء فقد كفر، تعرج الملائكة والروح إليه في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، وأنه -سبحانه- ينزل إلى السماء

الدنيا في ثلث الليل الآخر، وأنه حرم الظلم على نفسه، لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفضُ القسطَ ويرفعه، إليه يصعد الكلم الطيب، والعمل الصالح يرفعه، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ، والأرض جميعا قبضته يوم القيامة، والسموات مطويات بيمينه، وأنه - سبحانه - يحيي يوم القيامة للفصل بين العباد، يأتي في ظِلِّهِ مِنَ الْعَمَامِ.

والمؤمنون يرون ربهم يوم القيامة بأبصارهم، وجوههم يومئذ ناضرة، إلى ربها ناظرة، والكافرون كلهم محجوبون عنه لا يرونه، وأنه - سبحانه - يضحك إلى عبده المؤمن، رحيم بعباده المؤمنين، يغفر الذنوب ويستر، ولا تزال جهنم تقول يوم القيامة: هل من مزيد حتى يضع الرب - جل وعلا - فيها قدمه فتقول: قط، قط، وأن المسيح الدجال أعور وأن الله - سبحانه وتعالى - ليس بأعور، تؤمن بجميع ذلك وما صح به الخبر، وثبت لله - سبحانه وتعالى - ما أثبتته لنفسه، وما أثبتته له رسوله ﷺ، لا نرد شيئاً من ذلك، ولا نحرف شيئاً منه عن معناه، ولا نعطل، وننفي المماثلة عنه سبحانه، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ.

ونؤمن بأنه - سبحانه - خلق الجن والإنس لغاية وهي عبادته سبحانه، وألا يشركوا به شيئاً، ولأجل ذلك أرسل الرسل، وأنزل الكتب، وخلق الجنة والنار، ووضع الموازين.

وأنه - سبحانه - وحده المستحق للعبادة، والعبادة هي الأمر والنهي،
 لجميع ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، مثل:
 الإسلام، والإيمان، والإحسان، ومنه: الدعاء، والخوف، والرجاء،
 والتوكل، والرغبة، والرغبة، والخشوع، والخشية، والإنابة، والاستعانة،
 والاستعاذة، والاستغاثة، والذبح، والنذر، وغير ذلك من أنواع العبادة.

و ضد التوحيد الشرك، وهو أعظم ذنب عَصِيَ الله به، وأكبرها، لا
 يغفره البتة لمن مات عليه، وهو اتِّخَاذُ النَّدِّ وَالشَّرِيكِ مَعَ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، فمن
 صرف شيئاً من أنواع العبادة لغير الله، أو توكل على غيره، أو شهد أَنَّ
 الْمُعْطِي، أو الْمَانِع، أو الضَّارَّ، أو النَّافِع، أو الْمُعِزَّ، أو الْمُدِلَّ، أو الشَّافِيَ
 غَيْرَهُ، أو مثله بخلقه فهو مشرك كافر.

ثم اعلم أن أصلَ الشرك هو الغلوُّ في الصالحين، واتخاذهم شُفَعَاءَ
 ووسائطَ عند الله، وملة إبراهيم هي الكفر بالطاغوت، والإيمان بالله وحده،
 والبراءة مما يُعْبَد من دون الله وأهله، وتكفير أهلِهِ ومعاداتهم وبغضهم.

ونؤمن بالملائكة بالكرام

ما علمنا منهم وما لم نعلم، وأنهم عباد الله جلَّ وَعَلَا، ليس لهم من
 خصائص الربوبية شيء، ولا يدعون مع الله جلَّ وَعَلَا، ولا يسبقونه بالقول
 وهم بأمره يعملون، ونؤمن بأن لهم أجنحة، فمنهم من له جناحان، ومنهم
 من له ثلاثة، ومنهم من له أربعة، ومنهم جبريل - عليه السلام - له ستمائة
 جناح، وأن لهم قدرة على التمثل في هيئة البشر، كما تمثل جبريل - عليه

السلام- للنبي ﷺ وصحابته الكرام في صورة دحية الكلبي رضي الله عنه، وتمثل لمريم بشرا سويا، وكما تمثلوا رسلا ضيوفا لإبراهيم -عليه السلام-، وتؤمن أنهم خلقوا من نور، وأنهم متفاوتون في الخلق والفضل والقرب من الله جل وعلا، فأفضلهم وأعظمهم وأقربهم جبريل عليه السلام، الموكل بالوحي، رآه النبي ﷺ وقد سد الأفق.

وتؤمن بميكائيل -عليه السلام- الموكل بالقطر والنبات، وتؤمن بإسرافيل -عليه السلام- الموكل بالصور، ينفخ فيه ثلاث نفخات بأمر ربه -عز وجل-، نفخة الفزع، ونفخة الصعق، ونفخة القيام لرب العالمين، وتؤمن بالملائكة حملة العرش، وبالحافين حول العرش، وتؤمن بملك الموت الموكل بقبض الرواح، وتؤمن بالملائكة الحفظة -عليهم السلام- الموكلين بحفظ بني آدم، والكتبة -عليهم السلام- الذين يكتبون أعمال العباد من خير وشر، وبأن أحدهم عن يميننا يكتب الحسنات، والآخر عن شمالنا يكتب السيئات، وتؤمن بملك الجبال، وأنه قال للنبي ﷺ: «بعثني ربي لتأمرني بأمرك، فإن شئت أطبقت عليهم الأخشبين»، وتؤمن بالملك الموكل بالأرحام، وأنه يأتي إذا كان أحدنا مضغعة فيأمره الله بأربع: «بأن يكتب عمله، وأجله، ورزقه، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح بأمر الله»، وتؤمن بالمتعاقبين في بني آدم، وأنهم يتعاقبون في أهل الصلاة بالليل، والنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر، وصلاة العصر، ومنهم من يشهد صلاة الجمعة، ويستعمون الذكر، ومنهم من يشهد الصلوات الخمس، ويؤمن خلف الإمام، ومنهم من يصلي علي أحدنا مادام في مصلاه الذي صلي فيه، ما لم

يحدث، ونؤمن بأن منهم من يضع أجنحته لطالب العلم رضا بما يصنع، ومنهم الملائكة السيارة الذين يطوفون بالطرق يلتمسون أهل الذكر، فإذا وجدوا قوماً يذكرون الله -عز وجل- تنادوا هلموا إلى حاجتكم، فيحفونهم بأجنحتهم إلى السماء الدنيا، ونؤمن بأن منهم من يستغفرون لأهل الإيمان، ونؤمن بأن منهم من يقاتل مع المسلمين في الغزوات، ونؤمن بالذين يحرسون مكة والمدينة من الدجال، ونؤمن بأن منهم الموكل بالدعاء لمن يدعو لأخيه بظهر الغيب، ومنهم الموكل بالبشري للمؤمنين عند الموت، ونؤمن بالملكين الموكلين بسؤال الموتي في قبورهم، ونؤمن بالموكلين بالنار، وهم تسعة عشر ملكاً، رئيسهم مالك خازن النار، ونؤمن بالزبانية خزنة جهنم الذين لا يعلم عدتهم إلا الله، وأنهم غلاظ شديد لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ونؤمن بخازن الجنة، وبالملائكة الموكلين بتلقي الصالحين يوم القيامة لتدخلهم علي منازلهم في الجنة، وبغيرهم ما علمنا منهم وما لم نعلم، فمن أنكر وجود الملائكة، أو أحداً منهم، أو عاداه، أو أبغضه كفر.

ونؤمن بكتب الله جميعاً

ما أجزل فيها وما فُضِّلَ، وبأنه -سبحانه وتعالى- أنزل مع كل رسول كتاباً، ونؤمن بأن هذه الكتب من كلام الله -عز وجل-، تكلم بها حقيقة كما شاء، على الوجه الذي أراد، فمنها المسموع منه من وراء حجاب دون واسطة، كما كلم الله موسى تكليماً، ومنها ما يسمعه الله -تعالى- جبريل فيأمره بتبليغه منه إلى الرسول البشري، ونؤمن بأن ما كان في هذه الكتب من شرائع واجب على الأمم الذين نزلت إليهم، وبأن جميعها حق من عند

الله، وهي وإن اختلفت بينها في الشرائع فجميعاً تدعو إلى عبادة الله وحده لا شريك له، وإلى دين الإسلام، الذي هو دين جميع الأنبياء والرسل، وأن هذه الكتب يصدق بعضها بعضاً، وأنه ينسخ المتأخر منها بعض ما في المتقدم، كما نُسخَتْ بعضُ شرائع التوراة بالإنجيل، ونؤمن بأن التوراة والإنجيل قد غير فيهما اليهود والنصارى وبدلوا وحرفوا، ونؤمن بأن القرآن الكريم ينسخ جميع ما قبله من الكتب، وأنه المهيمن عليها جميعاً، ونؤمن بأسماء تلك الكتب التي علمنا، فنؤمن بالتوراة التي أنزلت على موسى عليه السلام، وبالإنجيل الذي أنزل على عيسى عليه السلام، وبالزبور الذي أنزل على داود عليه السلام، وبصحف إبراهيم عليه السلام.

ونؤمن بالقرآن الكريم الذي أنزل على محمد ﷺ، وبأنه آخر الكتب فلا كتاب بعده، ناسخ لجميعها ومهيمن عليها، وبأنه عام للثقلين الإنس والجن جميعاً، كامل الأحكام، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، معجز، ليس في مقدور الجن والإنس أن يأتيوا بشيء من مثله، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً، تام محفوظ من الزيادة والنقصان، لم يكل الله حفظه لأحد، بل حفظه بنفسه سبحانه، شامل لجميع مناح الحياة، محيط بجميع منافع الدين والدنيا، والتسليم التام لجميع أحكامه، والتحاكم إليه، وتلاوته، وتدبره، والتداوي به، والعمل بما فيه، من امثال أوامره، واجتناب مناهيه، وتحليل حلاله، وتحريم حرامه، والعمل بمحكمه، والتسليم التام لمتشابهه، والوقوف عند حدوده، والاعتبار بأمثاله، والاعتناء بقصصه، والذَّبُّ عنه، وطاعة الرسول ﷺ فيما أمر به فيه، والانتفاء عما نهى عنه.

وَنُؤْمِنُ بِأَنْبِيَاءِ اللَّهِ وَرُسُلِهِ جَمِيعًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فَتَوَّعَنَ بِمَا جَاءُوا بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ -عز وجل-، وَبِأَنَّ اللَّهَ -تعالى- قَدْ بَعَثَ فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا يَدْعُوهُمْ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ، وَالْكَفَرِ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَا نَفَرَقَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَنَوَقَرَهُمْ وَنَعْظَمَهُمْ، وَنَكْفُرُ مِنْ أَبْغَضِهِمْ، أَوْ عَادَاهُمْ، أَوْ أَحَدًا مِنْهُمْ، وَبِأَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ فِي تَبْلِيغِهِمُ الْوَحْيَ، مَعْصُومُونَ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، وَصَغَائِرِ الْخِصَّةِ، وَنُؤْمِنُ بِأَنَّ لَهُمْ آيَاتٍ أَجْرَاهَا اللَّهُ عَلَى أَيْدِيهِمْ إِقَامَةً لِلْحُجَّةِ عَلَى أَقْوَامِهِمْ، وَبِرَهَانَا عَلَى الْحَقِّ الَّذِي جَاءُوا بِهِ، وَتَصْدِيقًا لَهُمْ، وَثَبِيتًا لِمَنْ آمَنَ بِهِمْ مِنْ أَقْوَامِهِمْ، وَنُؤْمِنُ بِالْحُكْمَةِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا أَرْسَلُوهُ، وَهِيَ «الْكَفَرُ بِالطَّاغُوتِ، وَعِبَادَةُ اللَّهِ وَحْدَهُ، وَطَاعَتُهُمْ فِيمَا أَمَرُوا بِهِ، وَالْإِنْتِهَاءُ عَمَّا نَهَوْا عَنْهُ، وَإِقَامَتُهُمْ لِلدِّينِ وَسِيَاسَةِ الدُّنْيَا بِهِ، وَتَوْحِيدُ أُمَّتِهِمْ، وَإِقَامَةُ الْحُجَّةِ عَلَى أَقْوَامِهِمْ، وَتَبَشِيرُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَقْوَامِهِمْ بِنِعْمِ اللَّهِ وَجَنَّتِهِ فِي الْآخِرَةِ، وَإِنْذَارُ الْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابِهِ وَأَلِيمِ عِقَابِهِ».

وقد سَمَّى اللهُ -تعالى- لنا جملة منهم، هم: «آدم، ونوح، وهود، وصالح، وإبراهيم، وإدريس، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب، ويوسف، ولوط، وشعيب، ويونس، وموسى، وهارون، وإلياس، وزكريا، ويحيى، واليسع، وذو الكفل، وداود، وسليمان، وأيوب، وذكر الأسباط جملة، وعيسى، ومحمد ﷺ»، أما الخضر فنبى في الأصح، فتؤمن بهم جميعاً، وبأنهم بشر مخلوقون ليس لهم من خصائص الربوبية شيء، ولا يدعون مع الله جل وعلا، وتؤمن أن الله فضل بعضهم على بعض، ورفع بعضهم على بعض درجات، وأن أولى العزم من الرسل هم خيرهم، وهم: «محمد ﷺ

وإبراهيم، ونوح، وموسى، وعيسى عليهم السلام»، وأنه -سبحانه- اتخذ إبراهيم خليلاً، واتخذ محمداً ﷺ خليلاً، وكلم موسى تكليماً، ورفع إدريس مكاناً علياً، وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلّمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وأن من كفر بنبي منهم فقد كفر بجميع الأنبياء والرسل.

ونؤمن بأن النبي محمداً ﷺ خيرهم وأفضلهم، وأنه سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفِّعٍ، وَأَوَّلُ مَنْ تَفْتَحُ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، وأنه أكثر الأنبياء تبعاً، وأنه صاحب لواء الحمد يوم القيامة، وصاحب الحوض، وصاحب الوسيلة وهي درجة في الجنة لا تكون إلا له ﷺ، وبأنه ﷺ فَضِّلَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِخِصَالٍ كَثِيرَةٍ، مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ أُعْطِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرَ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لَهُ الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لَهُ الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلَ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِهِ النَّبِيُّونَ ﷺ.

وأنه مبلغ عن ربه، لا ينطق عن الهوى، وأنه ﷺ أعلمنا بالله، وأتقانا له، وأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ونؤمن أن الله أرسله رحمة للعالمين، للناس كافة، للجن والإنس، وأن الله -تعالى- أخذ العهد على النبيين إن أدركوه ﷺ أن يتبعوه، وأن رسالته ناسخة لجميع الشرائع، وأنه ما من نبي إلا وبشر به ﷺ، ونؤمن أن من سمع به أو برسالته ﷺ ولم يؤمن به أنه كافر، وأن من كذبه فقد كفر بجميع الأنبياء والرسل، ونقول: هو عبد لا يُعبد، ورسول لا يُكذَّب، فلا نجفو عنه جفاء اليهود عن المسيح عليه السلام، ولا نغلو فيه غلو النصارى في ابن مريم، ومن شابههم كغلاة المتصوفة.

ونؤمن باليوم الآخر

وأن كل نفس ذائقة الموت، وأن هذه الأمة تُفْتَنُ في قبورها، وأننا نُسأل عن ثلاث: «ربك، ودينك، والرجل الذي بعث فيك»، ونؤمن بنعيم القبر وعذابه، وما يكون بعد الموت من بعث الموتي وإحيائهم، ثم حشرهم وجمع جميع الخلائق يوم القيامة لحسابهم والقضاء بينهم، ووقوفهم لفصل الرب -جل وعلا- بينهم، ثم العرض والحساب، ونؤمن بالصحف، والميزان، والحوض، والمرور على الصراط، والشفاعة بأنواعها، والجنة وما أعد الله للمتقين، والنار وما أعد فيها للكافرين.

ونؤمن بالقدر خيره وشره

وبأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وبأن مراتب القدر أربعة: «العلم، والكتابة، والمشية، والخلق».

فنؤمن بأن الله -تعالى- بكل شيء عليم، علم ما كان وما سيكون، وما هو كائن، وما لم يكن لو كان كيف كان يكون.

ونؤمن بأنه -سبحانه- كتب في اللوح المحفوظ ما هو كائن إلى يوم القيامة، وبأنه -سبحانه- قَدَّرَ مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وبأنه أخذ الميثاق على بني آدم وأشهدهم على أنفسهم أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ، ونؤمن بالتقدير العمري عند تخليق أحدنا نطفة في رحم أمه؛ إذ يُرسل الله الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بكتب أربع كلمات: «رزقه، وأجله، وعمله، وشقي، أو سعيد».

ونؤمن بالتقدير الحولي في ليلة القدر، وبالتقدير اليومي، وأن منتهى المقادير في آخرها إلى علم الله عز وجل، فانتهد الأوائل إلى أزلته، وانتهد الأواخر إلى آخرته «وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ».

ونؤمن بأن الله -تعالى- قد شاء كل ما في السماوات والأرض، ولا يكون شيء في كونه إلا بمشيئته، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وبأنه - سبحانه - على كل شيء قدير، قدير ما يشاءه وعلى ما لا يشاء، على ما يشاء وقوعه وما لم يشأ.

ونؤمن أن الإرادة نوعان: شرعية وكونية.

فالكونية: بمعنى المشيئة، ولا بد من أن يقع بها المراد.

والشرعية: بمعنى المحبة، وليست لازمة الوقوع؛ فقد يقع المراد وقد لا يقع، كتوبة جميع الناس، إذ أنه - سبحانه - لم يُرَدِّ وقوعه لحكمة، ولو كانت بمعنى المشيئة لتاب جميع الناس، ولكان لزاماً أن يقع.

والفرق بينهما: أن الكونية تكون فيما يحبه الله ويبغضه، ولا بد فيها من وقوع المراد، والشرعية لا تكون إلا فيما يحبه الله، وقد يقع المراد وقد لا يقع.

ونؤمن بأن الله خالق كل شيء، خلق كلَّ عَامِلٍ وَعَمَلَهُ، وكلَّ متحرك وحركته، وكل ساكن وسكونه.

ونؤمن أن للعباد قدرة على أعمالهم، ولهم مشيئة وإرادة، وأن الله - تعالى - هو خالقهم، وخالق مشيئتهم، وقدرتهم، وأقوالهم، وأعمالهم، ونؤمن بأن الأقوال والأفعال الصادرة من العباد تُضاف إليهم حقيقة، وعليها يثابون أو يعاقبون، وبأنهم لا يقدرُونَ إلا على ما أقدرهم الله - تعالى - عليه، ولا يشاؤون إلا أن يشاء الله سبحانه وتعالى.

ونؤمن بأن القدر السابق لا يمنع من العمل، ولا يوجب الاتكال، وأنه لا بد من العمل والسعي؛ إذ كل ميسر لما خلقه الله له، فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره، فالعمل الصالح سبب لدخول الجنة، والعمل السيء سبب لدخول النار، أعاذني الله وإياكم منها.

ونؤمن بأن الإيمان قول وعمل ونية، لا يُجْزئُ واحدٌ من الثلاثة إلا بالآخر، لأنَّ الإيمان إذا كان قولاً بلا عمل فهو كُفْرٌ، وإذا كان قولاً وعملاً بلا نية فهو نفاقٌ، وإذا كان قولاً وعملاً ونيةً بلا سنة فهو بدعة.

فالقول قول القلب واللسان، والعمل عمل القلب واللسان والجوارح. فقول القلب هو تصديقه وإيقانه.

وقول اللسان النطق بالشهادتين؛ شهادة أن لا إله إلا الله وأنَّ محمدًا رسول الله، والإقرار ببلوازمهما.

وعمل القلب هو النية والإخلاص، والمحبة والانقياد، والإقبال على الله - عزَّ وجلَّ - والتوكل عليه، وخشيته، والخوف منه، ولوازم ذلك وتوابعه، وغيرها من أعمال القلوب.

وَعَمَلُ اللِّسَانِ مَا لَا يُؤَدِّي إِلَّا بِهِ؛ تَكْلَاوَةُ الْقُرْآنِ، وَسَائِرِ الْأَذْكَارِ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ، وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ، وَالدُّعَاءِ وَالِاسْتِغْفَارِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ مَا لَا يُؤَدِّي إِلَّا بِهَا؛ مِثْلُ: الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَالْمَشْيِ إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَفِي مَرْضَاةِ اللَّهِ.

وَنُؤْمِنُ بِأَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْعَصْيَانِ، وَيَتَفَاضِلُ أَهْلُهُ فِيهِ.

وَنَقْرُ بِأَنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، ثُمَّ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ عَدُولٌ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ جَمِيعًا، وَهُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ، وَخَيْرُ الْقُرُونِ بَعْدَهُمُ التَّابِعُونَ ثُمَّ أَتْبَاعُ التَّابِعِينَ.

وَنَسْمَعُ وَنَطِيعُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ لِمَنْ تَوَلَّى عَلَيْنَا وَلَوْ بِالسَّيْفِ، وَالْغَزْوِ مَاضٍ مَعَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْبَرِّ مِنْهُمْ وَالْفَاجِرِ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ عَلَى وَجُوبِ طَاعَةِ السُّلْطَانِ الْمُتَغَلَّبِ وَالْجِهَادِ مَعَهُ، وَأَنَّ طَاعَتَهُ خَيْرٌ مِنَ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنْ حَقْنِ الدِّمَاءِ وَتَسْكِينِ الدِّهْمَاءِ، مَا لَمْ نَرِ كُفْرَ بَوَاحَا عِنْدَنَا فِيهِ مِنَ اللَّهِ بَرَهَانًا.

ونقرر بأن الإسلام بُني على خمس:

شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت من استطاع إليه سبيلا.

فمعنى شهادة ألا إله إلا الله: لا معبود حق إلا الله، فلا إله: نفي لجميع الآلهة الباطلة، وإلا الله: إثبات لألوهية الله وحده، فاشتملت كلمة التوحيد على نفي عام، وإثبات خاص، فلا بد من الكفر بالطاغوت وإثبات العبادة لله وحده دون من سواه.

وصفة الكفر بالطاغوت: أن تعتقد بطلان عبادة غير الله، وتتركها وتبغضها، وتكفر أهلها وتعاديهم.

ولا بد في كلمة التوحيد من التكلم بها مع العلم بمعناها والعمل بمقتضاها باطنا وظاهرا، والعلم بمعناها نفيا وإثباتا، واليقين بها يقينا منافيا للشك والريب، والقبول لمعناها قبولا منافيا للرد، والانقياد لأحكامها ظاهرا وباطنا انقيادا منافيا للترك، والصدق بها من قلبه، والإخلاص بها إخلاصا منافيا للشرك والرياء، بأن يخلص جميع أنواع العبادة كلها لله، والمحبة لأهلها وموالاتهم، وبغض أهل الشرك ومعاداتهم، والعمل بمدلولها.

ومعنى شهادة أن محمدا رسول الله ﷺ، ومحبة ما يحبه ﷺ، وكره ما يكره ﷺ، وتصديقه فيما جاء به وأخبر وأمر، وفيما بلغه عن الله، والانتفاء عما نهى عنه وزجر، وطاعته في كُلِّ ما أمر به واتباع شريعته.

والصلاة هي الركن الثاني من أركان الإسلام.

وهي أقوال وأفعال مخصوصة مفتاحها الطهور، مفتحة بالتكبير، مختتمة بالتسليم غالبا، وأنه لا حظ في الإسلام لمن تركها كلها، وأنها خمس صلوات في اليوم والليلة: «الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، والصبح». فالظهر: أربع ركعات، وأول وقتها زوال الشمس، وآخره مصير ظل كل شيء مثله، سوى ظل الاستواء إن وجد. والعصر: أربع ركعات أيضا، وأول وقتها إذا صار ظل كل شيء مثله وزاد قليلا.

والمغرب: ثلاث ركعات، وأول وقتها غروب قرص الشمس كله، وآخره غيوبة الشفق الأحمر كاملا. والعشاء: أربع ركعات، وأول وقتها غيوبة الشفق الأحمر، وآخره طلوع الفجر الصادق.

والصبح: هي صلاة الفجر، وهي ركعتان، وأول وقتها طلوع الفجر الصادق، وآخره طلوع بعض قرص الشمس.

وشروط وجوبها ستة: «الإسلام، والبلوغ، والعقل، والنقاء عن الحيض والنفاس، وبلوغ الدعوة، وسلامة الحواس».

وأركانها سبعة عشر: «النية، وتكبيرة الإحرام، والقيام في الفرض، وقراءة الفاتحة، والركوع، والطمأنينة فيه، والاعتدال، والطمأنينة فيه، والسجود، والطمأنينة فيه، والجلوس بين السجدين، والطمأنينة فيه، والتشهد الأخير، والقعود فيه، والصلاة على النبي ﷺ فيه، والسلام، والترتيب».

وشروط صحتها تسعة: «الإسلام، والتمييز، ودخول الوقت، والعلم بفرضيتها، والطهارة عن الحدثين، والطهارة عن النجاسة؛ في: الثوب، والبدن، والمكان، وستر العورة، واستقبال القبلة في غير نافلة السفر المباح وصلاة شدة الخوف، وما يبطلها كالكلام، والأفعال الكثيرة، والأكل والشرب، أو طول زمن الشك، ونية قطعها، أو التردد في قطعها».

والزكاة ثالث الأركان.

وهي اسم لما يُخْرَجُ عن مالٍ، أو بَدَنٍ، على وجه مخصوص، وتؤخذ من أغنياء المسلمين فتُرد إلى فقرائهم.

فشروط وجوب زكاة المال والبدن خمسة: «الإسلام، والحرية، وتما ملك، والتعيين، وتيقن الوجود».

وتجب الزكاة في ستة من الأموال: «النعم، والنقدين، والمعشرات، وعُرُوض التجارة، والمعدن، وهو ما خرج من الأرض من ذهب أو فضة دون غيرهما، والركاز».

فشروط وجوب زكاة النعم -هي الإبل، والبقر، والغنم- أربعة:
«النصاب، والحول، وإسائها كل الحول، وأن تكون غير عاملة».

وشروط وجوب زكاة النقدين -هما الذهب والفضة- ثلاثة: «الحول، والنصاب وهو عشرون مثقالاً في الذهب الخالص، ومائتا درهم في الفضة، وأن يكونا غير حليٍّ مباحٍ».

وشروط وجوب زكاة المُعَشَّرَاتِ خمسة أوسق جافة نقية عن التراب والتبن وما يُثقل الوزن.

والمُعَشَّرَاتُ هي الرُّطْبُ، والغِنْبُ، وما يُقْتَاتُ حَالَةَ الاختيار من الحبوب».

والوَسْقُ ستون صاعاً، والصاع أربعة أمداد، ومقدار الوسق بالكيلو ١٢٩ كيلوجراماً تقريباً × ٥ أوسق = ٦٤٥ كيلو جراماً تقريباً.

وشروط وجوب زكاة أموال التجارة: «أن تكون عروضاً، ونية التجارة، وإن تكون النية مقرونة بالتملك، أو مجلس العقد، أو يكون التملك بمعاوضة، وألا تتحول العروض آخر الحول ناقصة عن النصاب إلى ناضٍ أي ذهب أو فضة، أو ما يقوم مقامهما كالجنه والعملات الورقية، وألا تُقَصَدَ للقنية، ومضي الحول من وقت الملك».

وشروط وجوب زكاة الركاـز -المدفون في الأرض- أربعة: «أن يكون ذهباً أو فضة، وأن يبلغ النصاب، وأن يكون من دفين الجاهلية، وأن يوجد في موات أو ملك أحياء واجده».

وشروط وجوب زكاة المعدن -وهو ما خرج من الأرض من ذهب أو فضة دون غيرهما أي المدفون في الأرض- اثنان: «أن يكون ذهباً أو فضة، وأن يبلغ النصاب».

ونصاب زكاة الإبل: «شاة في خمس منها: وهي أول نصابها، وشاتان في عشر، وثلاث شياه في خمس عشرة، وأربع شياه في عشرين، وبنت مخاض في خمس وعشرين، وبنت لبون في ست وثلاثين، وحققة في ست وأربعين، وجذعة في إحدى وستين، وبنتا لبون في ست وسبعين، وحققتان في إحدى وتسعين، وثلاث بنات لبون في مائة وإحدى وعشرين، ثم بنت لبون في كل أربعين، وحققة في كل خمسين».

ومقدار زكاة البقر: «تبيع أو تبعية في ثلاثين منها، وهي أول نصابها، ومسنة في أربعين، وتبيعتان في ستين، ثم تبيع في كل ثلاثين، ومسنة في كل أربعين».

ومقدار زكاة الغنم: «شاة في أربعين منها، وهي أول نصابها، وشاتان في مائة وإحدى وعشرين، وثلاث شياه في مائتين وواحدة، وأربع شياه في أربع مائة، ثم شاة في كل مائة».

ومقدار زكاة المعشرات: «العُشْرُ إِنْ سُقِيَتْ بِغَيْرِ مَوْئِنَةٍ، وَإِلَّا فَنِصْفُ الْعَشْرِ».

ومقدار زكاة النقدين: ربع العشر.

فحساب زكاة الذهب

أن المِثْقَالَ يساوي = ٤,٢٥ جراماً، فحاصل ذلك أن ٢٠ مثقالاً (نصاب الذهب) \times ٤,٢٥ جرام يساوي ٨٥ جراماً من الذهب الخالص عيار ٢٤ وجب فيها ربع العشر، وهو ٢,٥ %.

فن ملك ٨٥ جراماً من الذهب الخالص عيار ٢٤ وجبت عليه الزكاة، فإذا كان العيار أقل من ٢٤ فبحسابه، وذلك يكون «مقدر الذهب \times العيار مقسوماً على الـ ٢٤. وحساب زكاة الفضة

أن الدرهم يساوي سبعة أعشار من المِثْقَال = يساوي ٢,٩٧٥ جراماً
فال ٢٠٠ درهم (نصاب الفضة) \times ٢,٩٧٥ جراماً يساوي ٥٩٥ جراماً.

ومقدار زكاة عروض التجارة: ربع العشر أيضاً.

ومقدار الركاز: الخمس.

ومقدار زكاة المعدن: ربع العشر.

وتجب زكاة الأبدان، وتسمى زكاة الفطر، وهي واجبة على كل مسلم أدرك جزءاً من رمضان وجزءاً من شوال، يجد ما يفضل من مؤنته، ومؤنة من تجب عليه مؤنته ليلة العيد ويومَه، تجب عنه وعن تلزمه مؤنته من المسلمين.

ومصرف الزكوات: إلى الأصناف الثمانية المذكورة في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠].

والصيام رابعها:

وهو التعبد لله -عز وجل- بالإمساك عن سائر المفطرات من طلوع الفجر الصادق إلى غروب الشمس، وقد افترض الله علينا صيام شهر رمضان.

وشروط وجوب خمسة: «الإسلام، والتكليف، والإقامة، والصحة، والإقامة».

وأركانه اثنان: «النية، والإمساك عن المفطرات».

وشروط صحته أربعة: «الإسلام، والعقل، والنقاء من الحيض والنفاس، والعلم بكون الوقت قابلاً للصوم».

ومبطلاته ثلاثة عشر: «دخول عين إلى ما يُسمى جَوْفاً من منفذ، وتعمد القبيح، والجماع، وخروج المني بمباشرة بشهوة مع العمد والاختيار، والعلم بالتحريم في الكل، والجنون ولو لحظة، والسكر، إن تعدى به، أو عم جميع النهار والردة، والعزم على الفطر، ووجود الحيض، والنفاس، والولادة».

والحج: خامسها.

وهو قصد البيت الحرام للنُّسك.
والعمرة زيارة البيت الحرام للنُّسك.

وشروط وجوب الحج والعمرة خمسة: «الإسلام، والبلوغ، والعقل،
والحرية، والاستطاعة».

وأركانه الحج ستة: «الإحرام، والوقوف بعرفة، والطواف، والسعي،
والحلق أو التقصير، وترتيب معظم الأركان».

وأركان العمرة: «هي أركان الحج إلا الوقوف بعرفة».

وواجبات الحج ستة: «أن يكون الإحرام من الميقات، ورمي الجمار
الثلاث، والمبيت بمزدلفة، والمبيت بمنى ليالي التشريق، وطواف الوداع،
والتَّحَرُّزُ عَنْ مُحَرَّمَاتِ الإِحْرَامِ».

وواجبات العمرة اثنان: «أن يكون الإحرام من الميقات، والتَّحَرُّزُ عَنْ
مُحَرَّمَاتِ الإِحْرَامِ».

وشروط صحة الطواف أحد عشر: «ستر العورة عند القدرة، والطهارة
عن الحدثين، والطهارة عن النجاسة، وجعل البيت عن يساره، وإن يكون
الطواف بتلقاء وجهه، والابتداء بالحجر الأسود، ومحاذاته بجميع بدنه، وكونه
سبعاً، وكونه داخل المسجد، وكونه خارج البيت والشَّاذِرَوَانِ والحِجْر، وعدمُ
صَرَفِهِ لِغَيْرِهِ».

وشروط صحة السعي خمسة: «أن يبدأ في كل وتر بالصفاء، وأن يبدأ في كل شفع بالمرودة، وأن يكون سبعا يقينا، وأن يكون بعد طواف ركن أو قدوم، وأن يستوعب الساعي أرض المسعى كلها».

وشروط صحة الوقوف بعرفة اثنان: «أن يكون الواقف أهلا للوقوف، ووجود المحرم بها لحظة بعد زوال يوم عرفة إلى طلوع فجر يوم النحر».

محرمات الإحرام: «لبس المخيط على الرجل، وتغطية بعض الرأس عليه، وستر الوجه والكفين على المرأة، وإزالة الشعر والظفر، ودهن شعر الرأس واللحية، والطيب، والجماع، عقد النكاح، واصطياد المأكول البري، والتعرض لحشيش الحرم والأشجار بقلع أو إتلاف إلا الإذخر والشوك».

فينبغي لكل أن يعلم بهذه الأركان علما منافيا للجهل، وأن يعمل بها، وأن يدعو إليها، وأن يصبر على الأذى فيها، والله أعلم.

ثانيا: أصول الفقه

ويشتمل على مقدمة وسبعة عشر بابا.

«مقدمة في أصول الفقه»

أصول الفقه قواعد يتوصل بها إلى أدلة الفقه الإجمالية وكيفية الاستفادة منها وحال المُستَدَل.

ومَوْضُوعُهُ استنباط الأدلة الشرعية ومراتبها.

وثمرته معرفة الحكم الشرعي، وحفظ الشريعة الإسلامية وأصولها من عبث الجهال والمقلدين، ومعرفة استدلال الأحكام وفق أصول صحيحة، وترك التقليد، ومعرفة الاجتهاد، ونبد التعصب، والتماس الأعذار لأهل العلم فيما وقع بينهم من خلاف، ومعرفة مقاصد الشريعة.

ونسبته أحد علوم الآلة، وبينه وبين غيره من العلوم عموم وخصوص

وجهي.

وفضله من أجلّ علوم الشريعة، فعليه يتوقف استنباط الأحكام

الشرعية، ويحفظ به الدين.

وأول من صنف فيه مصنفا مستقلا هو الإمام الشافعي -رحمه الله-

بطلب من عبد الرحمن بن مهدي.

واسمه أصول الفقه، وعلم الأصول، وأصول الأحكام، وأصول الفهم.

واسمّادّه من الكتاب والسنة ولسان العرب.

وَحُكْمُهُ فَرَضٌ عَيْنٌ عَلَى الْمُجْتَهِدِ وَمِنْ تَصَدَّرَ لِلْكَلامِ فِي دِينِ اللَّهِ، وَفَرَضَ كَفَايَةً عَلَى الْأُمَّةِ.

وَمَسَائِلُهُ الَّتِي سَأَتَيْكَ، مِنْهَا: (الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ، وَطَرِيقُ الِاسْتِنْبَاطِ، وَحَالُ الْمُجْتَهِدِ وَالْمُقَلِّدِ، وَأَدَلَّةُ الْأَحْكَامِ، وَالْأَهْلِيَّةُ وَالْعَوَارِضُ، إلخ).

وَأَصُولُ الْفَقْهِ يُعَرَّفُ بِاعْتِبَارِ مُفْرَدٍ كُلِّ مِنْ أَصُولٍ وَفَقْهِ، وَبِاعْتِبَارِ أَنَّهُ أَصْبَحَ عِلْمًا عَلَى هَذَا الْفَنِّ.

فَالْمُفْرَدُ هُنَا مَا لَمْ يَكُنْ مَرْكَبًا، وَهُوَ نَفْسُهُ الْمُفْرَدُ عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ، فَهُوَ مِنَ الْإِفْرَادِ الْمُقَابِلِ لِلتَّرْكِيبِ، لَا مِنَ الْإِفْرَادِ الْمُقَابِلِ لِلْجَمْعِ وَالتَّثْنِيَةِ عِنْدَ النِّحَاةِ.

وَالْأَصْلُ لُغَةً: أَسَاسُ الشَّيْءِ.

وَاصْطِلَاحًا: مَا يُبْنَى عَلَيْهِ الدَّلِيلُ.

وَالْفَرْعُ: الَّذِي يَنْبَنِي عَلَى الْأَصْلِ.

وَالْفَقْهُ: الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِفِعْلِ الْعَبْدِ بِأَدِلَّتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ.

وَالْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ: خِطَابُ اللَّهِ الْمُتَعَلِّقُ بِعَمَلِ الْعَبْدِ، مِنْ طَلَبٍ أَوْ تَخْيِيرٍ أَوْ وَضْعٍ.

وَهُوَ نَوْعَانِ: «تَكْلِفِي، وَوَضْعِي»، فَالتَّكْلِفِيُّ خَمْسَةُ أَحْكَامٍ، هِيَ: «الْوَجُوبُ، وَالنَّدْبُ، وَالْإِبَاحَةُ، وَالْكَرَاهَةُ، وَالتَّحْرِيمُ»، وَالْوَضْعِيُّ خَمْسَةُ أَيْضًا، وَهِيَ: «الصَّحَّةُ، وَالْفُسَادُ، وَالسَّبَبُ، وَالشَّرْطُ، وَالْمَنْعُ».

فَالْوَاجِبُ لُغَةً: الثَّابِتُ، وَاللَّازِمُ، وَالسَّاقِطُ.

واصطلاحاً: هو مَا طُلِبَ فِعْلُهُ شَرْعاً، وَذُمَّ تَارِكُهُ مُطْلَقاً.

وحكمه: يُثَاب فاعله امتثالاً، وَيَسْتَحَقُّ العقاب تاركه قَصْداً مطلقاً.

وينقسم الواجب باعتبار وقته إلى «مُضَيِّقٍ، وَمُوسِّعٍ»، وباعتبار تعيين المطلوب وعدم تعيينه إلى «واجب مُعَيَّنٍ، وواجب غير مُعَيَّنٍ»، وباعتبار فاعله إلى «واجب عيني، وواجب كفائي»، وباعتبار الاعتدال به إلى «واجب يُعْتَدُّ به، وواجب لا يُعْتَدُّ به».

والواجب والفرض بمعنى واحد خلافاً للأحناف ورواية عن الإمام أحمد، ويفرق بينهما في مواضع «كالصلاة والحج». ويسمى: «أَمْرًا وَمُسْتَقَاتَةً، وَلَا زِمًا، وَحَلَالًا وَمُسْتَقَاتَةً، وَفَرْضًا وَمُسْتَقَاتَةً، وَحَتْمًا، وَبَسَلًا، وَسُنَّةً».

والنَّدْبُ لغة: الدُّعَاءُ لِشَيْءٍ مُهِمٍّ عَظِيمٍ والحثُّ عليه.

واصطلاحاً: مَا طُلِبَ فِعْلُهُ شَرْعاً مِنْ غَيْرِ ذَمٍّ عَلَى تَرْكِهِ مُطْلَقاً.

وحكمه: يُثَاب فاعله امتثالاً، وَلَا يَسْتَحَقُّ العقاب تاركه قَصْداً.

ويسمى: «سُنَّةً، وَمُسْتَحَبًّا، وَتَطَوُّعًا، وَطَاعَةً، وَنَفْلًا، وَقُرْبَةً، وَمَسْنُونًا، وَمُرَغَّبًا فِيهِ، وَإِحْسَانًا، وَفَضِيلَةً، وَحَلَالًا»، وكلها بمعنى المندوب اصطلاحاً، وهي مترادفة عند جماهير أهل العلم من الشافعية والحنابلة.

وصيغته: «صِيغَةُ الْأَمْرِ «افْعَلْ» المصروفة إلى النَّدْبِ، والتصريح بالأفضلية، والتصريح بالنَّدْبِ، وترتب الثواب على الفعل دون ترتب العقاب».

والمندوب تكليف، وهو أمر على سبيل الحقيقة لا المجاز، ولا يلزم إتمامه

بعد الشروع فيه، إلا في الحج والعمرة.

والمُبَاحُ لغة: المعلن، والمُظْهَرُ، والمأذون فيه.
 واصطلاحاً: مَا خَلَا مِنْ مَدْحٍ وَذَمٍّ لِذَاتِهِ.
 وحكمه: لا يثاب فاعله ولا تاركه، ولا يستحق العقاب فاعله ولا تاركه.
 ويُسمى: «حَلَالًا، وَطَلَقًا، وَجَائِزًا، وَسَائِغًا، وَبَسَلًا».
 وتنقسم الإباحة إلى قسمين «شرعية، وعقلية» والفرق بين الإباحتين
 أن الحكم الراجع للإباحة الشرعية يُسمى نسخاً.
 والمباح ليس حكماً تكليفياً، لكنه حكم شرعي، وإنما أدخل فيها من باب
 التساهل أو التغليب، وقيل: لأنه يتعلق بفعل المكلف لا من جهة كونه مطلوباً،
 ولذلك لو فَعَلَ الطفلُ أو المجنونُ مباحاً من المباحات، لا يُسمى مباحاً؛ لأنهما
 ليسا بمكلفين، وقيل: الخلاف بين القولين لفظي.
 وكل حكم تكليفي حكم شرعي، وليس كل حكم شرعي يكون تكليفياً.
 أما جنسُ المباح لا باعتبار أفرادهِ فواجِبٌ؛ لأنه يجب على العبد
 الإتيانُ به، فيجب أن يأكل، ويشرب، وينام، ويمشي، إلخ، وإلا لكان آثماً.
 وصيغته: لفظ «رَخَصَ، وَأَحَلَّ ومشتقاته، ونَفَى الجناح، ونَفَى الحرج،
 وصيغة الأمر المصروفة من الوجوب أو الندب إلى الإباحة».

والمكروه لغة: المَمْقُوتُ، والمغضوب عليه.
 واصطلاحاً: مَا طُلِبَ تَرْكُهُ شَرْعًا، وَلَمْ يُذَمَّ فَاعِلُهُ قَصْدًا، وَحُكْمُهُ: يُثَابُ
 تاركه امتثالاً، ولا يستحق العقاب فاعله قَصْدًا.
 وصيغته: «كَرِهَ ومشتقاته، البُغْضُ ومشتقاته، وَزَجَرَ، وصيغ النهي
 المصروفة بقرينة من التحريم إلى الكراهة».

وَالْكَرَاهَةَ شَرْعاً تُطْلَقُ عَلَى الْمُحَرَّمَ، وَهُوَ الْمُرَادُ غَالِباً فِي كَلَامِ السَّلَفِ.
وَيُطْلَقُ الْمَكْرُوهُ وَيُرَادُ بِهِ «الْمَحْرَمُ»، وَالْمَكْرُوهُ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ، وَيُطْلَقُ عِنْدَ
بَعْضِهِمْ عَلَى مَا تَرَدَّدَ بَيْنَ الْمَحْرَمِ وَالْمَكْرُوهِ وَلَمْ يَظْهَرْ فِيهِ دَلِيلُ تَحْرِيمٍ وَلَا دَلِيلُ
كَرَاهَةٍ».

وَالْمَكْرُوهُ تَكْلِيفٌ، وَهُوَ نَهْيٌ حَقِيقَةٌ لَا مَجَازاً.
وَالْحَرَامُ لُغَةً: الْمَنْعُ.
وَاصْطِلَاحاً: مَا طُلِبَ تَرْكُهُ شَرْعاً، وَذُمَّ فَاعِلُهُ قَصْداً.
وَحُكْمُهُ: يُثَابُ تَارِكُهُ امْتِثَالاً، وَيَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ فَاعِلُهُ قَصْداً.
وَيُسَمَّى «مَحْظُوراً، وَمَنْعُوعاً، وَمَعْصِيَةً، وَمَرْجُوراً، وَذَنْباً، وَقَبِيحاً، وَسَوْئاً،
وَفَاحِشَةً، وَإِثْمًا، وَحَرَجًا، وَعَقُوبَةً» وَغَيْرَ ذَلِكَ.
وَصِيغُهُ «لَفْظُ حَرَمَ وَمَشْتَقَاتُهُ، «كَحَرَامٍ، وَمُحَرَّمٍ، وَحَرَمَ، وَحُرِّمَ»،
وَنَفْيُ الْحِلِّ، وَصِيغَةُ النَّهْيِ «لَا تَفْعَلْ» مِنْ غَيْرِ صَارِفٍ لَهَا إِلَى الْكَرَاهَةِ، وَلَفْظُ
«اجْتَنَبَ وَمَشْتَقَاتُهُ»، وَتَرْتَبُ الْعِقَابُ وَالْوَعِيدُ وَالْجَزَاءُ وَالْحُدُ وَالْكَفَارَةُ عَلَى
الْفِعْلِ».

وَالصَّحِيحُ لُغَةً: السَّلِيمُ.
وَاصْطِلَاحاً: تَرْتَبُ أَثَرُ مَطْلُوبٍ مِنْ فِعْلٍ عَلَيْهِ.
فَالصَّحِيحُ مِنَ الْعِبَادَاتِ: مَا سَقَطَ بِهِ طَلَبُ الْفِعْلِ وَبَرِئَتْ بِهِ الذِّمَّةُ.
وَمِنَ الْمَعَامَلَاتِ: مَا تَرْتَبَتْ آثَارُهُ الْمَقْصُودَةُ عَلَى وَجُودِهِ.
وَالصَّحَّةُ وَالْفَسَادُ حَكْمَانِ شَرْعِيَّانِ.
وَالصَّحَّةُ وَالْقَبُولُ قَدْ يَتَرَادَفَانِ، وَقَدْ يَتَغَايِرَانِ.

والعلاقة بين الصحة والقبول العموم والخصوص المطلق، فكل مقبول صحيح ولا عكس، فالصحيح نوعان: (مقبول، وغير مقبول)، وقد يترادف كل من الصحة والقبول، فيُراد بأحدهما الآخر، ويكون القبول حينئذ بمعنى الإجزاء على العمل.

ويُسمى الصحيح «مقبولا، وسليما، وتاما».
والفاسد لغة: التالف والذاهب ضياعا، وهو ضدُّ الصالح.
واصطلاحا: عدم ترتب أثرٍ مطلوبٍ من فعلٍ عليه.
فالفساد من العبادات: ما لم يسقط به طلب الفعل ولم تبرأ به الذمة.
ومن المعاملات: ما لم تترتب آثاره المقصودة على وجوده.
والفساد والباطل بمعنى واحد عند الجمهور، خلا بعض الأحناف في باب المعاملات، والحنابلة في موضعي: (الحج، والنكاح).
ويُسمى الفاسد «باطلا، ومردودا».

والعلم لغة: نقيض الجهل، وهو مطلق الإدراك.
واصطلاحا: إدراك الشيء على حقيقته إدراكا جازما.
والإدراك لغة: لحوق الشيء والوصول إليه.
واصطلاحا: وصول النفس إلى المعنى بتمامه.
فإن وصلت النفس إلى المعنى لا بتمامه كان شعورا لا إدراكا.
ويطلق العلم عند أرباب الفنون ويُراد به: «الفقه، والملكة، والإدراك، والتصديق، والمسائل، والقواعد، والظن».
والجهل لغة: نقيض العلم.

واصطلاحاً: انتفاء العلم بالمقصود.

وهو نوعان «خفيٌّ، ومركَّبٌ».

فالخفي: عدم الإدراك أصلاً، والمركَّب: إدراك الشيء على غير ما هو

عليه.

والعلم ينقسم باعتبار الطريق الموصِّل إليه إلى «ضروريٍّ، ونظريٍّ».

فالضروري: ما لا يحتاج إلى نظر واستدلال، كمعرفة أن النار محرقة.

والنظري الاكتسابي: ما يحتاج إلى نظر واستدلال، كالعلم بشروط

الصلاة وأركانها ومبطلاتها.

وينقسم أيضاً باعتبار متعلِّقه إلى: «تصورٍ، وتصديقٍ».

فالتصور: إدراك المفرد من غير تعرض لإثبات شيء له أو نفيه عنه،

كإدراك كون زيد علماً.

والتصديق: إدراك ما ليس بمفرد، أي المركبات التامة، وهي الجملة

الاسمية والجملة الفعلية، وذلك بإدراك النسبة الخارجية بين المسند والمسند إليه.

فإذا قلتَ: «زيدٌ كريمٌ». اشتمل على أربع إدراكات:

الأول: تصور معنى زيد.

ويقال له عند المناطقة: الموضوع، الذي هو المسند إليه، وهو المبتدأ عند

النحاة في الجملة الاسمية، والفاعل في الجملة الفعلية.

والثاني: تصور معنى كريم.

ويقال له عند المناطقة: المَحْمُولُ، وهو الخبر عند النحاة في الجملة الاسمية، والفعل في الجملة الفعلية .

والثالث: إدراك النسبة الحُكْمِيَّةِ بينهما من حيث هي، ويسمى بإدراك النسبة الكلاميَّةِ؛ لأنَّ مَذْلُومَهَا الكلامُ، ويقال له عندهم: تَعَلُّقُ المَحْمُولِ بالمَوْضُوعِ، أي: هل العقل يَتَصَوَّرُ وَقُوعَ الكرم لزيد أو لا؟؛ لأنَّ العقل قد لا يتصور حصول تلك النسبة؛ كما لو قلت: الجِدَارُ صَوَّامٌ قَوَّامٌ، هذا غير متصور؛ لأنَّ العقل لا يَجِدُ مُنَاسَبَةً بينهما.

والرابع: إدراك النسبة الخارجية، أي: زيدٌ كريمٌ بالفعل وليس بخيلاً، حينئذ يكون ما في الذهن مطابقاً لما في الواقع، أو إدراك عدم وَقُوعِ النسبة؛ كأن تقول: زيد ليس كريماً.

وأما إدراك النسبة الخارجية مع عدم الإقرار بمضمونها فلا يكون تصديقاً؛ كعلم أهل الكتاب بصدق النبي محمد ﷺ دون الإقرار بنبوته والإيمان به.

فالتصورات ثلاثة: «تصور الموضوع، وتصور المحمول، وتصور النسبة الحُكْمِيَّةِ بينهما»، أما التصديق: فهو إدراك وقوع النسبة، أو عدم وَقُوعِهَا، ويقال له: النسبة الخارجية.

فالتصورات الثلاثة المتقدمة على التصديق شروطٌ له؛ لأنَّ وجودَهَا ذِهْنِيٌّ، أي: لم تقع في الخارج، والتصديق: هو الواقع في الخارج، أو عدم الواقع فيه، ويقال له: إثباتُ أمرٍ لِأمرٍ بالفعل أو نفيه عنه.

والفرق بين العلم عند المناطقة والعلم عند الأصوليين: أن العلم عند المناطقة إدراك المعاني مُطْلَقًا، وعند الأصوليين هو قَسِيمٌ للجَهِل، ويتعلق عندهم بالإدراك التصديقي الجازم فقط.

نفرج بذلك الإدراك التصديقي غير الجازم، والإدراك التصوري الجازم، والإدراك التصوري غير الجازم؛ إذ كله لا يُسمى علما عند الأصوليين.

والظن: إدراك الشيء مع احتمال ضد مرجوح.

والوهم: إدراك الشيء مع احتمال ضد راجح.

والشك: إدراك الشيء مع احتمال ضد مساوٍ.

والدليل لغة: مَا يَكُونُ أَمَارَةً وَإِرْشَادًا عَلَى شَيْءٍ..

واصطلاحاً: المُرْشِدُ إِلَى مَطْلُوبٍ تصديقي.

والاستدلال: طَلَبُ الدَّلِيلِ المؤدِّي إِلَى مَطْلُوبٍ تصديقيٍّ.

الباب الأول: في مباحث الألفاظ

اللفظ في اللغة: الطَّرْحُ، وَغَالِبُ ذَلِكَ أَنَّ يَكُونَ مِنَ الْقَمِ، ومنه: لَفْظٌ بِالْكَلامِ يَلْفِظُ لَفْظًا، وَلَفَظْتُ الشَّيْءَ مِنْ فَمِي الْفِظْهُ.

واللفظ ينقسم باعتبارات متعددة

ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوت، وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ، وإن أفاد معنى فقول، فإن كان مفردا فكلمة، أو مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة، أو أفاد ذلك فكلام، أو من ثلاثة فكلم.

فاللفظ عند النحاة: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقا؛ كـ «زَيْدٍ»، أو تقديرا؛ كالضمير المستتر في «أَفْعَلْ، وَنَفْعَلْ»، مستعملا كان أو مهملا.

فالمتعمل: ما نطقت به العرب؛ كـ «زَيْدٍ». والمُهْمَلُ: ما تركته العرب فلم تنطق؛ كـ «دَيْرٍ» مَقْلُوبَ زَيْدٍ، فالمهمَل لا بحث فيه؛ لأنه لم يُوضَع.

وتنقسم الأجزاء التي يُبْنَى عليها ويتركب منها مجموعُ كَلَامِ العرب ثلاثة، وهي: «الاسم، والفعل، والحرف»، وكلُّ واحدٍ منها يُسمى كلمةً عند النحاة، فهي من تقسيم الكلمة حقيقة لا الكلام.

فالاسم في اللغة: مَا دَلَّ عَلَى مُسَمًّى.

واصطلاحاً: كَلِمَةٌ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى بِنَفْسِهَا وَلَمْ تَقْتَرِنْ وَضْعاً بِزَمَنِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ، وَبَيْتٌ، وَأَمْسٍ، وَغَدٍ، وَصَهْ، وَصَبُوحٌ، وَغُبُوقٌ».

وللاسم أقسامٌ كثيرةٌ باعتباراتٍ متعددة:

فيكون الاسم ظاهراً ومضمراً ومبهماً، ومعرباً ومبنيّاً، وجامداً ومشتقاً، ومجرداً ومزيداً، ومفرداً ومجموعاً ومثنى، ومعرفةً ونكرةً، ومذكراً ومؤنثاً، واسم جمع واسم جنس، وصحيحاً ومعتلاً، ومُكَبَّراً ومُصَغَّراً، وغير ذلك مما يأتيك في المطولات.

والفعلُ عند النحاة: اسم مصدر بمعنى الحدث الذي هو فِعْلُ الْفَاعِلِ، وهو كَلِمَةٌ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى بِنَفْسِهَا وَاقْتَرَنْتْ بِزَمَنِ مُقَيَّدٍ، أَوْ: كَلِمَةٌ دَلَّتْ عَلَى زَمَانٍ وَحَدَثٍ دَلَالَةً اقْتِرَانٍ؛ نَحْوُ: «نَصَرَ».

والفعل أيضاً له أقسامٌ أكثريةٌ باعتباراتٍ متعددة:

فيكون مجرداً ومزيداً، وجامداً ومتصرفاً، وصحيحاً ومعتلاً، وماضياً ومضارعاً وأمرأً، ولازماً ومتعدياً، ومعرباً ومبنيّاً، ومبنيّاً للفاعل، ومبنيّاً للمفعول، وتاماً وناقصاً، وغير ذلك مما لا يأتيك هنا.

والذي نحتاجه هنا انقسامه من حيث دلالاته على الزمن المقيد، فينقسم إلى: «مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ».

فالمَاضِي: كَلِمَةٌ دَلَّتْ عَلَى حَدَثٍ مُقْتَرِنٍ بِزَمَنِ مَا قَبْلَ التَّكَلُّمِ؛ نَحْوُ: «نَصَرَ» مِنْ قَوْلِكَ: «نَصَرَ زَيْدٌ عَمْرًا».

وَالْمُضَارِعُ: كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ مُقْتَرِنٍ بِزَمَنِ الْحَالِ أَوْ الْاسْتِقْبَالِ؛ نَحْوُ: «يَنْصُرُ» مِنْ قَوْلِكَ: «يَنْصُرُ زَيْدٌ عَمْرًا»، فَإِنْ «يَنْصُرُ» يَدُلُّ عَلَى حَصُولِ النَّصْرِ مِنْ زَيْدٍ لِعَمْرٍ فِي زَمَنِ الْحَالِ أَصَالَةً، وَلَا يَخْلَصُ لَزَمَنِ الْاسْتِقْبَالِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ؛ نَحْوُ: «لَا تَنْصُرُ عَمْرًا»، فَإِنَّهُ تَخْلَصَ بِلَا النَّاهِيَةِ إِلَى الْاسْتِقْبَالِ. وَنَحْوُ: «يَنْصُرُ زَيْدٌ عَمْرًا غَدًا»، فَإِنَّهُ تَخْلَصَ بِإِعْمَالِهِ فِي الظَّرْفِ الْمُسْتَقْبَلِ. أَمَّا نَحْوُ: «يَنْصُرُ زَيْدٌ عَمْرًا الْآنَ»، فَإِنَّهُ تَوْكِيدٌ لِلْحَالِ.

وَالْأَمْرُ: كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ مُقْتَرِنٍ بِزَمَنِ الْاسْتِقْبَالِ، أَيْ: مُقْتَرِنٍ بِزَمَنِ مَا بَعْدَ التَّكَلُّمِ؛ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

وَكُلُّ مَنِهَا يَكُونُ مَعْرَبًا وَمَبْنِيًّا
فَالْإِسْمُ الْمَعْرَبُ قِسْمَانِ: «مُتِمِّكِنٌ أَمْكِنُ، وَمُتَمَكِّنٌ غَيْرُ أَمْكِنَ».
فَالْمُتِمَكِّنُ الْأَمْكِنُ: الَّذِي يُنَوِّنُ الصَّرْفَ وَالْأَمْكِنِيَّةَ، كـ «زَيْدٍ، وَعَمْرٍو، وَخَالِدٍ، وَفَرْسٍ، وَرَجُلٍ».

وَالْمُتِمَكِّنُ غَيْرُ الْأَمْكِنِ: الْإِسْمُ الَّذِي لَا يُنَوِّنُ الصَّرْفَ، أَيْ: هُوَ الْمَنْعُوعُ مِنَ الصَّرْفِ، كـ «أَمْكِنَ، وَأَحْمَدَ، وَعَثْمَانَ، وَرَضْوَى، وَقَاطِمَةَ، وَمَصَابِيحَ، وَمَسَاجِدَ».

وَالْمَعْرَبُ مُحْصَرٌّ فِي ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ: «الْإِسْمُ الْمَفْرَدُ الْمَنْصَرَفُ، وَالْإِسْمُ الْمَفْرَدُ غَيْرُ الْمَنْصَرَفِ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ الْمَنْصَرَفِ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ غَيْرُ الْمَنْصَرَفِ، وَجَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، وَجَمْعُ الْمَوْثِقِ، وَالْمُثْنَى، وَالْأَسْمَاءُ السَّتَّةُ».

والمبني: هو غير المتمكّن.

والفعل المبني ثلاثة أنواع:

١- الفعل الماضي دائماً.

٢- الفعل الأمر دائماً على مذهب جماهير البصريين.

٣- الفعل المضارع في ثلاثة أحوال:

الأولى: يُبنى على السكون إذا اتصل به نون الإناث، على الراجح.

والثانية: يُبنى على الفتح إذا اتصل به نون التوكيد، على الراجح.

والثالثة: يُبنى على ما يجزم به إذا وقع موقع الفعل الأمر على الراجح؛

نحو: «قُلْ لَزَيْدٍ يَضْرِبُ عَمْرًا، وَيَدْعُ عَمْرًا»، فوق كل من «يَضْرِبُ، وَيَدْعُ»

موقع «اضْرِبْ، وادْعُ»؛ كما قال -تعالى-: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾

[الإسراء: ٥٣]، أي: قولوا التي هي أحسن، وليس معناه الجزاء.

والمعرب نوع واحد: هو المضارع الذي لم يتصل به نون التوكيد، ولا

نون الإناث، ولا وقع موقع الأمر، فهذا الذي يكون مرفوعاً، ومنصوباً،

ومجزوماً.

وله ثلاثة أبواب: «الفعل المضارع الصحيح الآخر، والفعل المضارع

المعتل، والفعل المضارع الذي على زنة الأمثلة الخمسة؛ «يفعلون، وتفعلون،

ويفعلان، وتفعلان، وتفعلين».

والبناء لغة: وَضَعُ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ يُرَادُ بِهِ الثُّبُوتُ.
 واصطلاحاً: مَا لَزِمَ آخِرُهُ حَالَةً وَاحِدَةً لغير عامل ولا اعتلال.
 فما: جنس يصدق على الكلمة، فيشمل أنواع الكلمة الثلاثة، فكلُّ من
 الاسم والفعل والحرف يدخله البناء، والمراد هنا البحث في الاسم والفعل.
 لَزِمَ: فَضْلٌ خَرَجَ بِهِ الْإِعْرَابُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ، فَهُوَ تَغْيِيرٌ يَطْرَأُ عَلَى آخِرِ
 الفعل والاسم.

حالة واحدة: كالسكون، أو الفتح، أو الضم، أو الكسر؛ كـ «كَمْ،
 وَأَيْنَ، وَحَيْثُ، وَهَؤُلَاءِ».

لغير عامل: خرج به نحو: «لَعَمْرُكَ، وَمَعَاذَ»؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿لَعَمْرُكَ
 إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]، وقوله -تعالى-: ﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ﴾ [يوسف: ٢٣].

فـ «لعمرك، ومعاذ» من الكلمات التي تلزم حالة واحدة، لكن لِعاملٍ؛
 لأن الأولى تلزم الرفع على أنها مبتدأ، والثانية تلزم النصب على أنها مفعول
 مطلق لفعل محذوف تقديره أعوذ.

ولا اعتلال: خرج به نحو الاسم المقصور، فإنه يلزم حالة واحدة لكن
 لا اعتلال.

والمبنيات كلها تُعْرَبُ إعراباً محلياً

والبناء يدخل أحد عشر باباً من الأسماء، وهي:

- ١- الضمائر.
- ٢- أسماء الشرط.
- ٣- أسماء الاستفهام.
- ٤- أسماء الإشارة.
- ٥- الأسماء الموصولة غير المثناة.
- ٦- أكثر أسماء الأفعال.
- ٧- أسماء الأصوات المحكية؛ نحو «قَاقُ» في قول: صاحت الدجاجة قَاقُ.
- ٨- الأسماء المركبة تركيباً عددياً من «أحد عشر، إلى تسعة عشر، واحد عشر، إلى تسع عشرة» فكلها مبنية على فتح الجزأين، إلا اثني عشر، واثنتي عشرة، فالجزء الأول منهما معرب، والجزء الثاني مبني دائماً. ومثلها ما تركب من الظروف تركيب أحد عشر؛ نحو: «صَبَاحَ مَسَاءَ، وَيَوْمَ يَوْمٍ، وَيَيْنَ يَيْنَ».
- وما تركب من كلمتين تركيب أحد عشر للدلالة على الحال؛ نحو: «يَتَّيْتُ».

٩- اسم لا النافية للجنس في الأكثر.

١٠- المنادى المفرد العلم، والنكرة المقصودة، ولو ثنياً، أو جمعاً.

١١- كلمات أخر، كـ «كَمْ»، وكـ «قَبْلُ وبعْدُ» إذا حذِفَ المضاف إليه

ونُوي معناه، ومثلهما «أمام، وخلف، وفوق، وتحت، وحسب» على

تفصيلات، وك «غَيْرُ بَعْدِ النْفِي» وبعضِ الظروف ك «لَدُنْ، وَقَطُّ، وَالْآنَ، وَعَوْضُ، وَلَدَى، وَأَمْسٍ بِشَرُوطٍ»، والظروفِ المُلَازِمَةِ للإِضافة؛ ك «حَيْثُ، وَإِذَا، وَإِذَا»، وك «مُذٌ، وَمِنْذُ» إِذَا لَمْ يَكُنَا حَرْفِي جَرٍّ، وَالْأَعْلَامُ الْمُخْتَوِمَةُ بِوَيْهِ، وَالْمَرْكَبُ الْمَزْجِي ك «حَضَرَمَوْتُ» إِذْ يَلْتَزِمُ الْأَوَّلُ حَالَةً وَاحِدَةً، وَهُوَ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ، عَلَى اللُّغَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَالْأَخِيرُ يَعْرَبُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرَفُ، وَمَا كَانَ سَبَبًا لِلْإِنَاثِ ك «خَبَاثٍ»، وَكَالْأَعْلَامِ الْمُؤَنَّثَةِ الَّتِي عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ، ك «حَذَامٍ وَقَطَامٍ» عَلَى لُغَةِ الْمُجَازِيِّينَ، وَيَدْخُلُ نَحْوُ: «تَأَبَّطُ شَرًّا» إلخ..

وأربعة أبواب من الأفعال، وهي:

- ١- الفعل الماضي.
- ٢- الفعل الأمر.
- ٣- الفعل المضارع المتصل به نون التوكيد، أو نون الإناء.
- ٤- الفعل المضارع الواقع موقع الفعل الأمر.

والحروف لا تكون إلا مبنية.

فخصل أبواب البناء في الكلم كُلِّهِ ستة عشر باباً.

والْحَرْفُ فِي اللُّغَةِ: طَرَفُ الشَّيْءِ وَحْدَهُ وَجَانِبُهُ.
وَاصْطِلَاحًا: كَلِمَةٌ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا فَقَطُّ؛ نَحْوُ: «لَمْ، وَفِي، وَهَلَّ».

وَمِنَ الْحُرُوفِ مَا يَكُونُ أَكْثَرَ مِنْ كَلِمَةٍ، أَيْ: حَرْفٌ تَرْكِبٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَأَكْثَرُ؛ نَحْوُ: «إِنَّمَا، وَكَأَنَّ، وَكَأَنَّمَا»، وَلَا يُخْرَجُ عَنْ كَوْنِهِ حَرْفًا؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مُنْفَرِدًا أَنَّهُ حَرْفٌ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى انْخِصَارِ أَقْسَامِ الْكَلِمَةِ فِي ثَلَاثَةِ النَّصِّ، وَالْإِجْمَاعِ، وَالْقِيَاسِ.

وَيَنْقَسِمُ الْأِسْمُ مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمُسَمَّى إِلَى: نَكْرَةٍ وَمَعْرِفَةٍ.

فَالْمَعْرِفَةُ: اسْمٌ يَدُلُّ عَلَى مَسْمًى مُعَيَّنٍّ، وَأَنْوَاعُ الْمَعَارِفِ سَبْعَةٌ: «الضَّمِيرُ، وَالْعَلَمُ، وَالْأَسْمُ الْمَوْصُولُ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ، وَذُو الْأَدَاةِ، وَالْمُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةٍ، وَالْمَعْرِفُ بِالنِّدَاءِ».

فَالْأَوَّلُ: الضَّمِيرُ.

نَحْوُ: «أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتُمَا»، وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: مَقَامُ الْمُتَكَلِّمِ؛ نَحْوُ: «أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ».

الثَّانِي: مَقَامُ الْمُخَاطَبِ؛ نَحْوُ: «أَنْتَ كَرِيمٌ، وَأَنْتِ كَرِيمَةٌ، وَأَنْتُمَا كَرِيمَانِ، وَأَنْتُمْ كَرَمَاءُ، وَأَنْتُنَّ كَرِيمَاتٌ».

الثَّلَاثُ: مَقَامُ الْغَائِبِ؛ نَحْوُ: «هُوَ كَرِيمٌ، وَهِيَ كَرِيمَةٌ، وَهُمَا كَرِيمَانِ، وَهُمْ كَرَامٌ، وَهُنَّ كَرِيمَاتٌ».

والثاني: الاسم العلم.

وهو ما وضع لشيء مخصوص بعينه مطلقاً، غلبةً أو تعليقاً بمسمى غير مقدّر الشياخ، أو الشائع الجاري مجراه، نحو: «محمد، هند، وسعاد، وأسامة، وأبي بكر، وحضرموت، وسيبوه، وبعلبك».

وينقسم باعتبار تشخيص معناه إلى: «علم شخصي، وعلم جنس».

فالعلم الشخصي: ما دل على الحقيقة بقيد التشخص الخارجي، نحو: «محمد، وزيد، وعمرو».

وعلم الجنس: ما وضع للدلالة على الجنس كله، لا للدلالة على فرد من أفراد، نحو: «أسامة» علماً يقصد منه كل أسد، ونحو: «ثعالة» علماً يقصد منه كل ثعلب.

والفرق بين علم الجنس، واسم الجنس النكرة: أن علم الجنس يشبه اسم الجنس نحو «رجل» من جهة، ويشبه العلم الشخصي كـ «زيد» من جهة أخرى.

فيشبه اسم الجنس في أنه شائع في أفراد، يصدق عليها جميعاً، ويشبه علم الأشخاص في أنه يدل على معين، فهو في التعيين بمنزلة المعرف بلام الحقيقة، فقولك: «أسامة أجرى من ثعالة» بمنزلة قولك: «الأسد أجرى من الثعلب»، وإجراء الأحكام اللفظية لعلم الشخص على علم الجنس دليل اعتبار التعيين فيه، أما اسم الجنس ففكرة لفظاً ومعنى، أما لفظاً فلائنه تسبقه «أل» فيعرف بها، ولأنه لا يُبتدأ به الكلام، ولا تجيء منه الحال، وأما معنى فلعدم

اختصاصه بفرد معين، وأما علم الجنس فهو نكرة من حيث معناه؛ لعدم اختصاصه، معرفة من حيث لفظه، فله أحكام العلم اللفظية، ولا فرق بينه وبين المعرف بأل الجنسية من حيث الدلالة على الجنس كما سبق.

وينقسم باعتبار الأصالة في الاستعمال إلى: «مرتجل، ومنقول».

فالعلم المرتجل: ما وضع علما ابتداء، بحيث لم يستعمل في غير العلمية، نحو: «سَعَادَ، وَأَدَدَ».

والعلم المنقول: وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها، وهو الغالب في الأعلام، نحو: «فَضْلٍ» هو في الأصل مصدر «فَضْلَ يَفْضُلُ فَضْلًا» ونحو: «أَسَدٍ»، فإنه في الأصل اسم جنس للحيوان المفترس.

وينقسم العلم باعتبار ذاته إلى: «مفرد، ومركب».

فالمفرد: ما تكون من كلمة واحدة، نحو: «زيد، وهند، وفاطمة»
والمركب: ما تركب من كلمتين فأكثر، دالا على حقيقة واحدة قبل النقل وبعده.

وأقسام المركب ثلاثة:

الأول: مركب إضافي، نحو: «عبد الله، وعبد الرحمن» وهو الغالب في الأعلام المركبة، وضابطه: كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله، في أن الجزء الأول جار بوجه الإعراب، والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة.

الثاني: مركب مزجي، وهو ما نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها في أن ما قبله مفتوح الآخر ما لم يكن ياء، ولكل من جزأيه حكم يخصه، نحو: «حَضْرَمَوْتُ، وَبَعْلَبَكَّ، وَمَعْدِيكَرَبَ، وَسَيْبَوِيَهْ».

الثالث: مركب إسنادي، نحو: «تَأَبَّطَ شَرَاءُ، وَسُرَّ مَنْ رَأَى»، وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى.

وينقسم العلم باعتبار الوضع إلى: «اسم، وكنية، ولقب».

فالاسم: ما وُضِعَ للدلالة على ذات معينة، سواء أكان مفردا، أم مركبا، نحو: «زيد، وفاطمة، ومكة، وسيبويه، وحضرموت».

والكنية: كل مركب إضافي في صدره أَبٌ أو أُمٌّ، «كأبي بكر» رضي الله عنهما، «وَأُمُّ كُثُومٍ» بنت النبي ﷺ.

واللقب: ما أشعر برفعة المسمى أو ضَعْفِهِ، بفتح الضاد المعجمة، فالرفعة «كَزَيْنِ الْعَابِدِينَ»، لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، والضعف، نحو: «أَنْفُ النَّاقَةِ».

الثالث: الاسم الموصول.

وهو ما وُضِعَ لشيء معين مفتقرا إلى جملة تتصل به تُسمى صلة الموصول، نحو: «الذي» للمفرد المذكور، و«التي» للمفردة المؤنثة، و«الذان» للثنائي المذكور، و«اللتان» للثنائي المؤنث، و«الذين» لجماعة الذكور، و«اللاتي»

واللائي، واللواتي» لجماعة الإناث، والفرق بينها أن «اللاتي، واللائي» يتفكان في معنى الجمعية للمؤنثة، ويفترق «اللائي» بأنه قد يأتي لجماعة الذكور، و يفارق «اللاتي» لفظ «اللواتي» في أنه يأتي لجماعة الإناث مطلقاً، بينما لفظ «اللواتي» لا يأتي لغير العاقل منهن، مثلاً تقول: «رَأَيْتِ النَّوْقَ اللَّاتِي يَسْرَحْنَ»، ولا تقل: «رَأَيْتِ النَّوْقَ اللَّوَاتِي يَسْرَحْنَ»، و «مَنْ» للعالم، و «مَا» لغير العالم، وجميع الأسماء الموصولة مبنية إلا المثني فهي معربة في الأصح.

الرابع: اسم الإشارة.

وهو ما وُضِعَ لمعينٍ مَشارٍ إليه.

فالشار إلىه إما واحد، أو اثنان، أو جماعة، وكل منها إما مذكر، وإما

مؤنث.

فهذا يُشار به للمُفْرَدِ المذكَرِ، نحو قوله -تعالى-: ﴿هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [آل

عمران: ٥١].

وهذه للمفردة المؤنثة، نحو قوله -تعالى-: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾

[الأعراف: ٧٣].

وهذان للمثنى المذكَرِ، نحو قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣].

وهؤلاء لجماعة الذكور والإناث، نحو قوله -تعالى-: ﴿أَهْؤُلَاءِ الَّذِينَ

أَقْسَمْتُ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ﴾ [الأعراف: ٤٩]، وقوله -تعالى-: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ

بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]

وَهُنَا لِلْمَكَانِ الْقَرِيبِ، نَحْوُ قَوْلِهِ -تعالى-: ﴿إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤].
هَنَّاكَ أَوْ هُنَّاكَ لِلْمَكَانِ الْبَعِيدِ، نَحْوُ: «هُنَا بَيْتِي»، وَقَوْلِهِ -تعالى-: ﴿فَغَلَبُوا
هُنَّاكَ وَانْقَلَبُوا صَاغِرِينَ﴾ [الأعراف: ١١٩].

والمشار إليه قد يكون قريباً، وقد يكون بعيداً، فإذا أشرتَ لقريب
استعملتَ «ذَا، أَوْ هَذَا، وَذِهِ، أَوْ هَذِهِ، وَذَيْنِ، أَوْ هَذَيْنِ، وَتَيْنِ، أَوْ هَاتَيْنِ،
وَهَؤُلَاءِ أَوْ أُولَآءِ، وَهُنَا» بغيرِ كَافٍ وَلَا مِمْ.
وَإِذَا أشرتَ لبعيد استعملتَ: «ذَلِكَ، وَتِلْكَ، وَذَانِكَ، وَتَانِكَ، وَأُولَئِكَ،
وَهُنَالِكَ» بكافِ الخطاب، مع اللام الدالة على البعد.
وَإِذَا أشرتَ لمتوسط استعملتَ نَحْوُ: «ذَاكَ، وَهَنَّاكَ» بكافِ الخطاب،
دون اللام.

وقد يكون البعد والقربُ مَعْنَوِيًّا، كَمَا قَالَ -تعالى-: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا
رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، أَشَارَ إِلَيْهِ إِشَارَةُ الْبَعِيدِ لِعُلُوِّ مَكَانَتِهِ وَشَرْفِهِ.
وَقِيلَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ إِمَّا قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ وَلَا وَسْطَ بَيْنَهُمَا.

الخامس: الاسمُ المعروفُ بِأَلٍ.

مَا يُعَيِّنُ مَسْمَاهُ بِهَا، نَحْوُ: «الرَّجُلُ، وَالْغُلَامُ، وَالْفَرَسُ، وَالْبَيْتُ»
وَتَنْقَسِمُ «أَلُ الْمَعْرِفَةِ» إِلَى قَسْمَيْنِ: «عَهْدِيَّةٌ، وَجَنْسِيَّةٌ»
فَالْعَهْدِيَّةُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: «ذِكْرِيَّةٌ، وَذَهْنِيَّةٌ، وَحَضُورِيَّةٌ».

فَالَّتِي لِلْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ:

تُسَبِّقُ بِنَكْرَةٍ ثُمَّ تَعَادُ مَعْرِفَةً؛ نَحْوُ: «اشْتَرَيْتُ بَيْتًا، ثُمَّ بَعْتُ الْبَيْتَ»، أَيْ: بَعْتُ الْبَيْتَ الْمَذْكُورَ، وَلَوْ قُلْتُ: «ثُمَّ بَعْتُ بَيْتًا» لَكَانَ غَيْرَ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا ۝١٦﴾ [المزمل]. أَيْ: الرَّسُولُ الْمَذْكُورُ

وقوله -تعالى-: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا

كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

وَالَّتِي لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ:

يَكُونُ عَهْدُهَا مَصْحُوبًا ذِهْنًا، كَقَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿لَيْسَ لَكَ عَلَىٰ أَهْلِ الْإِسْلَامِ جُنَاحٌ عَلَىٰ مَا عَفَاكَ وَكَذَلِكَ نَفِيَّا ظُلُمَاتِكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [التوبة: ٤٠]، وَهُوَ غَارٌ مَعْلُومٌ فِي ذِهْنِ الصَّحَابَةِ وَفِي ذِهْنِ مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ.

وَكَقَوْلِكَ: حَضَرَ الْأُسْتَاذُ إِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ أَحَدِ الطَّلَابِ عَهْدٌ عَلَى أَسْتَاذٍ مَعِينٍ.

وَالَّتِي لِلْعَهْدِ الْحُضُورِيِّ:

نَحْوُ قَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، أَيْ: فِي هَذَا الْيَوْمِ

الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ الْآيَةُ، وَهُوَ يَوْمُ عَرَفَةَ.

وَأَلِ الْجِنْسِيَةِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ أَيْضًا:

«أَلٌ لِّاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ، وَأَلٌ لِّاسْتِغْرَاقِ صِفَاتِ الْجِنْسِ، وَأَلٌ لِّبَيَانِ

الْحَقِيقَةِ».

أَمَّا «أَل» لِاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ، أَوْ «أَل» الِاسْتِغْرَاقِيَّةُ:

فَهِىَ الَّتِى يَصِحُّ أَنْ تَحُلَّ «كُلُّ» مَحَلَّهَا حَقِيقَةً، وَيَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ مِنْ مَدْخُولِهَا، كَمَا فِي قَوْلِهِ -تعالى-: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أَيْ: وَخُلِقَ كُلُّ إِنْسَانٍ ضَعِيفًا، وَقَوْلِهِ -تعالى-: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفَى خُسْرٍ ﴿٢﴾ [العصر]. يَعْنِى: كُلُّ إِنْسَانٍ فِي خُسْرٍ، «سَوَاءٌ أَكَانَ مُسْلِمًا أَمْ كَافِرًا، طَائِعًا أَمْ عَاصِيًا»؛ لِأَنَّ «أَلَّ» اسْتِغْرَاقِيَّةٌ، وَلِذَلِكَ صَحَّ الِاسْتِثْنَاءُ مِنْ مَدْخُولِهَا ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣].

وَأَمَّا «أَل» لِاسْتِغْرَاقِ صِفَاتِ الْجِنْسِ:

فَيَصِحُّ أَيْضًا أَنْ تَحُلَّ «كُلُّ» مَحَلَّهَا لَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ؛ نَحْوُ: «أَنْتَ الرَّجُلُ كَرَمًا»، أَيْ: أَنْتَ كُلُّ الرَّجَالِ كَرَمًا، بِمَعْنَى: جَمَعْتَ كَرَمَهُمْ، وَهَذَا فِيهِ مَبَالِغَةٌ قَطْعًا، لَكِنْ الشَّاهِدُ: أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَحُلَّ «كُلُّ» مَحَلَّ «أَل» عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ.

وَأَمَّا «أَل» لِبَيَانِ الْحَقِيقَةِ أَوْ لِبَيَانِ الْمَاهِيَةِ:

فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَحُلَّ «كُلُّ» مَحَلَّهَا، لَا عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ وَلَا الْمَجَازِ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ -تعالى-: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنباء: ٣٠]، فَلَيْسَ مِنْ كُلِّ أَنْوَاعِ الْمَاءِ، وَإِنَّمَا مِنْ حَقِيقَةِ الْمَاءِ، وَكَقَوْلِكَ: «الرَّجُلُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ» إِذَا لَمْ تُرَدِّ بِهِ رَجُلًا بَعِينَهُ وَلَا امْرَأَةً بَعِينَهَا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ: كُلُّ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ امْرَأَةٍ.

وربما تأتي «أَل» للدلالة على وَاحِدٍ مُبْهِمٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، كما لو قلتَ لَا بُنْكَ: «إِذْهَبْ إِلَى الْمَسْجِدِ»، تُرِيدُ مِنْهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَسْجِدٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ، متى ذهب لمسجد فقد امثل، والاسمُ المَعْرَفُ بِأَلٍ حينئذٍ في قوة النكرة في المعنى؛ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ -تعالى- عَلَى لِسَانِ يَعْقُوبَ: ﴿وَإِخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾ [يوسف: ١٣]، لَا يُرِيدُ كُلَّ ذِئْبٍ، بَلْ يُرِيدُ أَنْ ذِئْبًا مِنْهُمَا قَدْ يَأْكُلُهُ.

السادس: المَعْرَفُ بِالْإِضَافَةِ.

هو الاسم النكرة المكتسب التعريف بإضافته إلى واحد من المعارف الخمسة.

فالمضاف إلى ضمير نحو قوله -تعالى-: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٤].
والمضاف إلى العلم نحو قوله -تعالى-: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [هود: ١٧]، وقوله -تعالى-: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٣١]
والمضاف إلى اسم الإشارة نحو قوله -تعالى-: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١].

والمضاف إلى الاسم الموصول نحو قوله -تعالى-: ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ﴾ [النحل: ١٠٣]، وقوله -تعالى-: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ [البقرة: ١٧١].
والمضاف إلى معرف «بِأَل» نحو قوله -تعالى-: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].

السابع: المُعَرَّفُ بِالنِّدَاءِ.

وهو مُنَادَى قُصِدَ تَعْيِينُهُ فَاكْتَسَبَ التَّعْرِيفَ بِهَذَا الْقَصْدِ، نَحْوُ: «يَا رَجُلٌ».

وأَعْرِفَ الْمَعَارِفَ هُوَ اسْمُ الْجَلَالِ «اللَّهُ»، ثُمَّ الضَّمِيرُ، ثُمَّ الْعَلَمُ، ثُمَّ اسْمُ الْإِشَارَةِ، ثُمَّ الْاسْمُ الْمَوْصُولُ، ثُمَّ الْمَعْرِفُ بِالْأَلِفِ.

وَمَا سِوَى الْمَعَارِفِ السَّبْعَةِ فَهِيَ نَكْرَةٌ، وَهِيَ اسْمٌ دَلَّ عَلَى مَسْمُومٍ شَائِعٍ غَيْرٍ مَعِينٍ فِي جَنْسِهِ كـ«حَيَوَانٍ»، أَوْ فِي نَوْعِهِ كـ«إِنْسَانٍ»، سِوَاءِ شَائِعٍ فِي جَنْسٍ مَوْجُودٍ «كَرَجُلٍ»، أَوْ مُقَدَّرٍ «كَشَمْسٍ».

وعلامات النكرة أربعة:

الأولى: أَنْ تَقْبَلَ دُخُولُ «أَلِ الْمَعْرِفَةِ»، نَحْوُ: «الرَّجُلُ، وَالْإِنْسَانُ، وَالْحَيَوَانُ، وَالشَّمْسُ».

الثانية: وَقَوْعُهَا مَوْقِعَ مَا يَصْلُحُ دُخُولُ «أَلِ الْمَعْرِفَةِ» عَلَيْهِ، كـ«ذُو» الَّتِي بِمَعْنَى صَاحِبٍ؛ نَحْوُ «جَاءَنِي ذُو عَسْرَةٍ» أَيْ «صَاحِبُ عَسْرَةٍ» فَذُو نَكْرَةٌ لَا تَقْبَلُ أَلٌ، لَكِنَّا وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ صَاحِبٍ، وَصَاحِبٌ يَقْبَلُ أَلُ الْمَعْرِفَةِ، وَمِثْلُ «ذُو» «مَنْ» التَّامَّةُ غَيْرُ الْمَوْصُولَةِ، تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجَبٍ لَكَ»، وَقَعَتْ مَوْقِعَ إِنْسَانٍ، أَيْ: «بِإِنْسَانٍ مُعْجَبٍ لَكَ»، وَ«مَا» التَّامَّةُ غَيْرُ الْمَوْصُولَةِ، تَقُولُ «مَرَرْتُ بِمَا مُعْجَبٍ لَكَ» فَوَقَعَتْ مَوْقِعَ شَيْءٍ وَهُوَ يَقْبَلُ أَلٌ، وَالِاسْتِفْهَامُ، نَحْوُ: «مَنْ جَاءَكَ؟»، وَنَحْوُ: «مَا فَعَلْتَ؟» أَيْ «أَيُّ إِنْسَانٍ جَاءَكَ؟»، «وَأَيُّ شَيْءٍ فَعَلْتَ؟»، وَالشَّرْطُ: «مَنْ جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ»، أَيْ: «كُلُّ إِنْسَانٍ جَاءَنِي

أَكْرَمَتُهُ، وَنَحْوُ «أَيْنَ» الْوَاقِعَةُ مَحَلَّ «أَيِّ مَكَانٍ» وَ«مَكَانٍ» يَقْبَلُ أَلْ، وَ «كَيْفَ» الْوَاقِعَةُ مَحَلَّ: «أَيِّ حَالٍ» وَ «حَالٍ» يَقْبَلُ أَلْ، وَ «صَهٍ» فَإِنَّهَا وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ «سَكُوتًا» وَهُوَ يَقْبَلُ أَلْ.

الثالثة: قَبُولُهَا دُخُولَ «رُبٍّ»، نَحْوُ: «رُبَّ رَجُلٍ لَقِيْتَهُ».

الرابعة: وَصَفُهَا بِالنَّكَرَةِ، وَاسْتِدْلَالُ بِهٍ عَلَى تَنْكِيرِ «مَنْ، وَمَا» فِي نَحْوِ: «مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجَبٍ لَكَ»، «وَبِمَا مُعْجَبٍ لَكَ» حَيْثُ وَصَفْتُ «مِنْ، وَمَا» بِـ «مُعْجَبٍ» وَهُوَ نَكْرَةٌ.

وَيَنْقَسِمُ عِنْدَ الصَّرْفَيْنِ مِنْ حَيْثُ الْاِشْتِقَاقِ وَعَدَمِهِ إِلَى جَامِدٍ وَمَشْتَقٍ.
فَالْجَامِدُ أَحَدُ عَشَرَ شَيْئًا:

الأول: مَصَادِرُ الثَّلَاثِي نَحْوُ «ضَرَبٍ».

الثاني: اِسْمُ ذَاتٍ، وَهُوَ مَا يَدْرِكُ بِالْحَوَاسِّ وَلَهُ حَيْزٌ فِي الْوُجُودِ، نَحْوُ: «الرَّجُلِ، وَالْفَرَسِ، وَالْغَلَامِ».

الثالث: حُرُوفُ الْمُعَانِي؛ كـ «فِي، وَهَلْ، وَلَمْ».

الرابع: الْأَسْمَاءُ الْمَبْنِيَّةُ، عَلَى تَفَاصِيلَ؛ نَحْوُ: «هَذَا، وَهَذِهِ، وَهَؤُلَاءِ، وَأَيْنَ، وَكَيْفَ»

الخامس: أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ؛ كـ «قَاقُ، وَمَاءُ».

السادس: أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ؛ نَحْوُ: «صَهْ، وَمَهْ».

السابع: حُرُوفُ الْمُعْجَمِ.

الثامن: الْأَسْمَاءُ الْأَعْجَمِيَّةُ؛ كـ «إِسْمَاعِيلَ، وَإِبْرَاهِيمَ».

التاسع: الأسماء النادرة التي لا يُعرف لها اشتقاق؛ نحو: «الْبُرْتُ والْبِرْتُ، والْبِرْتُ» للرجل الدليل الماهر، و «طُوبَالَةٌ» للنعجة، وغيرهما من الأسماء النادرة التي لا يُعرف لها أصل ترجع إليه.

العاشر: الاسم الخماسي المجرد؛ نحو: «سَفَرَجَلٍ، وشَمَرَدَلٍ».

الحادي عشر: الأفعال الجامدة، وهي على ثلاثة أنواع:

الأول: ما لزم صورة الماضي، نحو: «ليس، وما دام» من أخوات كان، وأخوات كاد، نحو: «كَرَبَ، وعسى، وحرى، واخلولق، وأنشأ، وطَفِقَ، وطَفِقَ، وأخذ، وجعل، وعلق، وهبَّ، وقَامَ، وهَلَلَّ، وأولى، وألَمَّ». بشرط أن تكون هذه الأفعال ناقصة، فإذا كانت تامة فهي متصرفة، والناقص من الأفعال ما يطلب اسمين، والتام ما يكتفي بمرفوعه.

ونحو: «نِعَمَ، وَبِئْسَ، وسَاءَ، وَحَسُنَ، وَحَبَدَا، وَلَا حَبَدَا»، وهي أفعال للمدح والذم، ونحو أفعال الاستثناء، وهي «خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا»، ونحو: «هَبَّ» من أخوات ظن، ونحو أفعال التعجب، وهي: «مَا أَحْسَنَهُ، وَأَحْسِنُ بِهِ»، ونحو: «قَلَمًا، وَطَلَمًا، وَشَدَمًا، وَعَرَمًا، وَكَثُرَ مَا، وَتَبَارَكَ، وَانْبَغَى عَلَى لُغَةٍ» والفعل «سُقِطَ فِي يَدِهِ» بالبناء للمفعول، بمعنى نَدِمَ، وَتَحَيَّرَ، وَزَلَّ، وربما بُنِيَ للفاعل قليلا، والفعل «كَذَبَ» في الإغراء، وغير ذلك.

الثاني: ما لزم صورة المضارع، نحو «يَهَيِّطُ» بمعنى يصيح ويضج، و«يَنْبَغِي».

الثالث: ما لزم صورة الأمر، نحو: «هَلُمَّ» في لغة تميم، ونحو «هَبْ، وَتَعَلَّمْ»، من أخوات ظن، ونحو: «هَأْ، وهَاءٌ» بمعن خذ، وأفعال زجر الخيل، وهي: «أَقْدِمْ، وَأَقْدَمْ، وَهَبْ، وَأَرْحِبْ، وَهَجِدْ، وَهَجِدَمْ، وَاجْدَمْ، وَأَرْحِي».

فهذه الأنواع وغيرها ليست مشتقة، ولا يُعرف لها اشتقاق، وما وقع من الاشتقاق في بعضها قليل نادر.

والمشتق ما أُخِذَ مِنْ غَيْرِهِ.

فالاشتقاق إِذْنُ أَخْذُكَ كَلِمَةً مِنْ أُخْرَى لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى جَدِيدٍ مَعَ وَجُودِ تَنَاسُبٍ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى؛ نَحْوُ: «مَضْرَبٌ» إِذَا رَدَدْنَاهُ فَإِنَّا نَرُدُّهُ إِلَى «الضَّرْبِ» وَذَلِكَ لَوْجُودِ تَنَاسُبٍ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، فَـ «مَضْرَبٌ» مُشْتَقٌّ، وَـ «ضَرْبٌ» مُشْتَقٌّ مِنْهُ، وَرَدُّكَ الْكَلِمَةَ الْمَشْتَقَّةَ إِلَى الْأُخْرَى الْمَشْتَقَّ مِنْهَا هُوَ الْاِشْتِقَاقُ.

ومعنى كون اللفظ مشتقا أنه مركب من ذات وصفة ونسبة، وهو قول أهل اللغة.

فأصل المشتقات هو المصدر عند جماهير البصريين، ويشق منه ثلاثة عشر شيئا: «الفعل الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة، واسم المفعول، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة، والمصغر، والمنسوب، وأفعال التفضيل».

وهذه المشتقات تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يشتق من المصدر مباشرة، وهو الماضي مبني للفاعل أو للمفعول.

الثاني: المشتق منه بواسطة واحدة وهو المضارع، فمشتق منه بواسطة الماضي.

الثالث: المشتق منه بواسطتين، وهي باقي المشتقات.

وينقسم اللفظ عند المناطق من حيث الاستعمال إلى مفرد ومركب.

فالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، والمركب ما دل جزؤه على جزء معناه.

فالمفرد ثلاثة أقسام: «اسم، وكلمة، وأداة»، فالاسم: كـ «زيد، وعبد الله»، والكلمة: هي الفعل؛ كـ «ضَرَبَ»، والأداة: الحرف بأنواعه.

وهو نوعان: «كَلِمِيٌّ، وَجُزْئِيٌّ».

فالكلي: ما أفهم اشتراكا معنويا بين أفرادهِ في الخارج، بحيث يصدق على كثيرين، كلفظ «أَسَدٌ».

والجزئي: ما لم يُفهم اشتراكا معنويا بين أفرادهِ؛ بحيث لا يصدق على كثيرين كالأعلام؛ نحو: «زيد، وعمرو، وخالد»، وكأعلام الأجناس؛ نحو: «أسامة» لجنس الأسود، و«ثعلبة» لجنس الثعلب، و«أم عريضة» لجنس العقرب.

ونسبة الألفاظ للمعاني سبعة:

هي «التواطؤ، والتشاكك، والتخالف، والاشتراك، والترادف، والعمومُ والخصوص الوجيهي، والعموم والخصوص المطلق».

فالتواطؤ: تساوى الأفراد في معنى واحد دون وقوع تفاوت بينهما؛ كالإنسان.

والتشاكك: كون معنى اللفظ غير متساوٍ في أفرادهِ؛ كالنور.

والتخالف: أن يتعدد اللفظ والمعنى، بحيث يتباين كل منهما؛ كـ «إنسان، وفرس، وطائر»، لا ينطبق معنى منها على فرد من أفراد الآخر. والاشتراك: أن يتحد اللفظ ويتعدد معناه وضعا؛ كـ «عين».

والترادف: عكس الاشتراك، وهو أن يتعدد اللفظ ويتحد المعنى؛ نحو: «إنسان، وبشر»، ونحو: «أسد، وليث، وهزبر، وغضنفر».

والعمومُ والخصوص الوجيهي: أن يكون بين اللفظين اجتماع في أفراد، ثم ينفرد كل منهما عن الآخر في أفراد آخر؛ نحو: «العسل، والأسود» فيجتمعان في العسل الأسود اللون، وينفرد العسل بلون آخر غير الأسود، وينفرد الأسود في غير العسل كالغراب مثلاً.

والعموم والخصوص المطلق: أن يكون بين اللفظين اجتماع في بعض الأفراد، ثم ينفرد أحدهما بأن يكون عاما في أفراد آخر؛ نحو: «الإنسان والحيوان»، فالحيوان أعم مطلقا من الإنسان؛ لأن كلَّ إنسان حيوانٌ من غير عكس، فيصدق على زيد أنه إنسان وحيوان، وينفرد الحيوان في الأسد.

ومردها باعتبار وحدته وتعددده ووحدة المعنى وتعددده إلى أربع نسب:

الأولى: نسبة بين المعنى والأفراد، ويدخل فيها نوعان: «التواطؤ والتشاكك»، وهذان يختصان بالكلي، أي كلي «متواطئ، ومشكك».

الثانية: نسبة بين اللفظ والمعاني، وهي الاشتراك.

الثالثة: نسبة بين لفظ ولفظ آخر، وهي الترادف.

الرابعة: نسبة بين معنى ومعنى آخر، وهي التباين.

وهذه النسب الثلاثة «الاشتراك، والترادف، والتباين» لا تختص بالكلي، بل تكون في الكلي والجزئي، فكلُّ من الكلي والجزئي قد يكون مشتركاً، ومترادفاً، ومتبايناً.

أو نقول من وجه ثان: اللفظ إما أن يكون واحداً أو متعددًا، والمعنى مثله؛ إما أن يكون واحداً أو متعددًا، فالقسمة رباعية.

الأول: لفظ واحد ومعنى واحد؛ وتحتة قسمان: «كلي متواطئ، وكلي مشكك».

الثاني: لفظ واحد ومعنى متعدد؛ كلفظ «العَيْن»، ويسمى كلُّ من اللفظ والمعاني التي يدل عليها بالمُشْتَرَكِ، والنسبة بينها الاشتراك.

الثالث: لفظ متعدد ومعنى واحد؛ ويسمى كلُّ من اللفظين بالْمُتَرَادِفِ؛ كلفظ «إنسان وبشر»، والنسبة بينهما الترادف.

الرابع: لفظ متعدد ومعنى متعدد؛ ويسمى كلُّ منهما بالْمُتَبَايِنِ؛ كلفظ «إنسان، وفرس، وبقر»، والنسبة بينهما التباين.

أو من وجه آخر: مرد النسب إلى أربع: «التساوي، والانفراد، والعموم والخصوص المطلق، والعموم والخصوص الوجيهي»؛ لأن المعقولين إما أن يجتمعا، وإما أن يفترقا، أو يجتمعا تارة، ويفترقا أخرى. فإن كانا لا يجتمعان البتة فهما منفردان متباينان؛ كـ «الإنسان، والشجر».

وإن كانا لا يفترقان البتة فهما متساويان؛ كـ «الإنسان، والناطق». وإن كانا يجتمعان تارة ويفترقان أخرى فلهما حالتان: الأولى: أن يكون أحدهما يفارق صاحبه، والآخر لا يفارقه البتة، فالعلاقة بينهما حينئذ هي العموم والخصوص المطلق، فالذي يفارقه أعم مطلقا، والآخر المفارق أخص منه مطلقا، كالحیوان والإنسان. والثانية: أن يكون كل واحد منهما يفارق الآخر في بعض الأفراد، ثم يجتمعان في بعض الأفراد، فتكون العلاقة بينهما حينئذ هي العموم والخصوص الوجيهي. وهذه النسب الأربع هي الميزان الذي يعرف به الصادق والكاذب من القضايا.

والدلالة: فَهْمٌ أَمْرٍ مِنْ أَمْرٍ آخَرَ، سواء فَهْمٌ بِالْفِعْلِ أو لا. فالأمر الأول: دَالٌ، والثاني: مَدْلُولٌ؛ نحو لفظ: «الماء»، فهذا دَالٌ على شيء معين وهو السائل المائع الذي يتخيز فيما يُوضع فيه، وهذا السائل: هو المدلول، فاللفظ: دَالٌ، وما دَلَّ عليه اللفظ هو المدلول.

وأَنواع الدلالة ستة؛ لأن الدَّالَّ نوعان: «لَفْظِيٌّ، وَغَيْرُ لَفْظِيٍّ»، ثم كلُّ منهما ينقسم إلى ثلاثة أقسام: «عَقْلِيٌّ، وَطَبِيعِيٌّ، وَوَضْعِيٌّ»، فتصير ستة أنواع. فغير اللفظية: «عَقْلِيَّةٌ، وَطَبِيعِيَّةٌ، وَوَضْعِيَّةٌ».

فالعقلية: كدلالة البناء على الباني، والبعرة على البعير، والدخان على النار.

والطَّبِيعِيَّةُ ويقال لها العَادِيَّةُ: كدلالة الحُمْرَةِ على النخل، والقُشْعَرِيَّةِ على الخوف، والمَطَرِ على النبات، فكُلُّمَا وُجِدَ المَطَرُ وُجِدَ النبات، وكُلُّمَا وُجِدَتِ الحُمْرَةُ وُجِدَ النَخْلُ، وكُلُّمَا وُجِدَتِ القُشْعَرِيَّةُ وُجِدَ الخوف، وإن لم يوجد بالفعل.

والوضعية: كدلالة المحراب على القبلة، وغروب الشمس على دخول وقت صلاة المغرب، ودلالة الإشارات على اتجاهات الطرق، وكالإشارة لأحدٍ من أعلى لأسفل لِيَفْهَمَ من ذلك الجلوس، أو الإشارة من أسفل لأعلى لِيَفْهَمَ منه القيام.

أما الدلالة اللفظية: فتلاثة أنواع أيضا: «عَقْلِيَّةٌ، وَطَبِيعِيَّةٌ، وَوَضْعِيَّةٌ». فالعقلية: كدلالة القول على وجود قائله.

والطَّبِيعِيَّةُ: كدلالة السعال على وجع الصدر، والأنين على المرض. والوضعية ويقال لها اللفظية: كدلالة الألفاظ الموضوعة على معانيها، كـ «الإنسان» على الحيوان الناطق، «والأسد» على الحيوان المفترس، ودلالة لفظ «الصلاة» على العبادة المخصوصة، وكدلالة لفظ «اللحم» على ما يؤكل عرفا.

والدلالة اللفظية الوضعية لها ثلاثة أنواع: «مُطَابَقَةٌ، وَتَضَمُّنٌ، وَالتَّزَامٌ».

فدلالة المُطَابَقَةِ أو التَّطَابُقِ أو الدلالة المُطَابِقِيَّةُ:

دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له؛ كدلالة «الإنسان» على الحيوان الناطق، وكدلالة «الصلاة» شرعا على العبادة ذات الأقوال المخصوصة والأفعال المخصوصة، المفتحة بالتكبير، المحتمة بالتسليم، أو كدلالة اسم الله «الرحيم» على ذات الرب -جل وعلا- وصفة الرحمة معا.

ودلالة التَّضَمُّنِ، أو الدلالة التضمينية:

دلالة اللفظ على جزء المعنى الذي وُضِعَ له؛ كدلالة لفظ «الإنسان» على «الحيوان» فقط، أو على «الناطق» فقط، أو كدلالة لفظ البيت على الجدار، أو كدلالة لفظ «الصلاة» على «الركوع» فقط، أو «القيام» أو «السجود» فقط، أو كدلالة «اسم الرحيم» على «ذات الرب -جل وعلا-» فقط، أو دلاليته على صفة «الرحمة» فقط.

ودلالة الالتزام، أو اللزوم، أو الدلالة الالتزامية:

دلالة اللفظ على أمر خارج عن معناه الموضوع له، بحيث يكون لازماً له لزوما ذهنياً؛ كدلالة لفظ «السَّفِينَةُ» على الماء، ولفظ «الأسد» على القوة والشجاعة، وكدلالة لفظ «الفَهْدُ» على السرعة، وكدلالة لفظ «الإنسان» على الضحك، وكدلالة لفظ «الْعَمَى» على البصر، وكدلالة اسم «الرحيم» على الحياة والعلم والقدرة والقوة والملك...إلخ.

وهي ثلاثة أقسام: «دلالة الاقتضاء، ودلالة الإشارة، ودلالة الإيماء والتنبية». وسيأتي بيانها في أنواع المفهوم.
واللازم: ما يَمْتَنَعُ انفكاكُهُ عن الشيء، بحيث لا يُتَصَوَّر وجود هذا الشيء إلا واللازم موجود معه، كقوة الأسد وشجاعته.
والملزوم: هو المعنى المطابق.

واللازم ينقسم إلى ثلاثة أقسام:
الأول: لازم في الذهن والخارج معاً؛ كدلالة لفظ الأربعة على الزوجية، بحيث يقبل القسمة على اثنين عقلاً وخارجاً.
والثاني: لازم في الذهن فقط؛ كلفظ «العمى» يلزم منه إدراك معنى البصر.

والثالث: لازم في الخارج فقط؛ كدلالة لفظ «الغراب» على السواد، والعقل لا يمنع من وجود غراب غير أسود، كأن يكون أبيض أو أحمر أو غير ذلك.

وتنقسم الدلالة إلى دلالة منطوق ودلالة مفهوم

لأن الألفاظ قوالب للمعاني المستفادة منها، فتارة تُستفاد منها من جهة النطق تصريحاً، وتارة من جهته تلويحاً، فالأول: المنطوق، والآخر: المفهوم.
فالمنطوق: المعنى المستفاد من صريح اللفظ المنطوق به، كالأمر المستفاد بإقامة الصلاة من قوله -تعالى-: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ١١٠]، وكالنهى المستفاد بترك الشرك والابتعاد عنه من قوله -تعالى-: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾

[لقمان: ١٣].

وهو أحد عشر نوعاً: «النَّصُّ، والظاهر، والمؤوَّل، والمُجْمَلُ، والمُبَيَّنُّ، والأمر، والنهي، والعام، والخاص، والمطلق، والمقيد».

والمفهوم: المعنى اللازم للفظ، أو ما دل عليه اللفظ خارجاً عن المنطوق به، مثل دلالة قوله -تعالى-: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣] على تحريم الضرب والشم.

وهو خمسة أنواع: «دلالة الاقتضاء، ودلالة الإشارة، ودلالة الإيحاء والتنبية، ومفهوم الموافقة، ومفهوم المخالفة».

فدلالة الاقتضاء:

ما توقف فيه صدق المتكلم أو صحة الملفوظ به أو استحالة وقوعه على إضمار؛ نحو قوله ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»؛ إذ لا بد من تقدير محذوف؛ أي رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي إِثْمُ الْخَطِئِ وَالنِّسْيَانِ وَالْإِكْرَاهِ، أو رُفِعَ حُكْمُهُ وَإِثْمُهُ مَعًا عَلَى خِلَافٍ، ولولا هذا التقدير لكان الخبر كاذباً؛ لأنَّ كلا من الخطي والنسيان والإكراه واقع وموجود لا محالة.

ونحو: «لا صيام لمن لم يبيت النية من الليل»؛ أي لا صيام صحيح؛ لأن صورة الصيام موجودة بلا نية.

ونحو قوله -تعالى-: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أي أهلها؛ لأن العقل يُحِيلُ سَوَآلَ الْجَدْرَانِ.

ودلالة الإشارة:

أن يكون مدلول اللفظ ليس مقصوداً للمتكلم به في الأصل، لكنه لازمٌ للمقصود؛ كدلالة: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] فيفهم منه صحة صوم مَنْ أصبح جنباً؛ ذلك أن إباحة الجماع إلى آخر الليل يلزم منه ألا يستطيع الجنب الاغتسال إلا في الصباح، وكدلالة مجموع قوله - تعالى -: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥] مع قوله: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ [لقمان: ١٤]، على أن أقلَّ مدةٍ الحمل ستة أشهر.

ودلالة الإيماء والتنبيه:

فهمُ التعليلِ مِنْ إضافة الحكم إلى وصف المناسب له دون التصريح به، نحو: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، يفهم منه أن السرقة علة للقطع، ونحو قول الأعرابي للنبي ﷺ «هلكت وواقعت أهلي في نهار رمضان» فقال له النبي ﷺ: «أعتق رقبة» يفهم منه أن ذلك الوقاع علة لذلك العتق، ونحو قوله - تعالى - ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣]؛ أي: لبرِّهم، ونحو قوله - تعالى -: ﴿وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٤]؛ أي: لفجورهم.

ومفهوم الموافقة:

ما يكون فيه المسكوت عنه موافقا لحكم المنطوق، بحيث يكون ذلك مفهوما من لفظ المنطوق.

وهو نوعان:

ذلك أن المسكوت عنه تارة يكون أولى بالحكم من المنطوق، وتارة يكون مساويا، وكلا منها يكون ظنيا، وقطعيا.

فالأول: يقال له فحوى الخطاب: وهو ما كان المفهومُ أي «المسكوت عنه» أولى بالحكم من المنطوق؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]، فإنها تدلُّ بمنطوقها على حرمة التأفيف للوالدين، وتدل بفحوى الخطاب على حرمة ضربهما وشتيمهما؛ إذ هو أولى بالتحريم من التأفيف؛ لأنه أشدُّ منه في الإيذاء.

والآخر: لحن الخطاب: وهو ما كان المفهوم مساويا لحكم المنطوق؛ كدلالة قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠] بطريق المفهوم على تحريم إحراق أموالهم؛ لأنه مساوٍ للأكل المنطوق في الإتلاف.

والجمهور على أن المسكوت عنه إذا وافق حكمه المنطوق فهو مفهوم الموافقة، والإمام الشافعي وبعض أصحابنا قالوا هو قياس جلي؛ إذ هو حينئذ مجاز من إطلاق الأخص على الأعم.

وقال أبو إسحاق الشيرازي في شرح اللمع إنه الصحيح، وجرى عليه القفال الشاشي، فذكره في أنواع القياس، وبه قال شيخنا العلامة الأمين الشنقيطي، وذهب قوم إلى أن العرف اللغوي نَقَلَ اللفظ من وضعه لثبوت الحكم في المذكور خاصة إلى ثبوته في المذكور والمسكوت عنه معا.

ومفهوم المخالفة:

ما خالف المسكوت عنه حكم المنطوق، ويسمى دليل الخطاب أيضاً، وهو أنواع أربعة أنواع:

الأول: مفهوم الصفة: «نعتاً كانت، أو حالاً، أو ظرفاً، أو عدداً». فمثال النعت قوله -تعالى-: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [المحجرات: ٦]، مفهومه أن العدل غير الفاسق يُبَيِّن خبره، ولا يجب التبين في خبره، وحينئذ يجب قبول خبر الواحد العدل.

ومثال الحال قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فالمسكوت عنه هو حل مباشرة الرجل زوجته في غير حال الاعتكاف، ما لم يوجد مانع آخر؛ كالصوم، أو الحيض. ومثال الظرف المكاني: «جَلَسَ عمروُ أَمَامَ زَيْدٍ» مفهومه أنه لم يجلس عن شماله، ونحو قوله -تعالى-: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨]، مفهوم المخالفة أن الذكر عند غيره ليس محصلاً للمطلوب.

والزمني: نحو قوله -تعالى-: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، أي أفعال الحج في أشهر معلومات، مفهومه أنه لا حج في غير تلك الأشهر.

ومثال العدد قوله -تعالى-: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، ففهوم المخالفة أنه لا يُجْلَدُ أكثر من ثمانين جلدة ولا أقل.

الثاني: مفهوم الشرط؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، ففهوم المخالفة أن غير أولات الحمل لا يجب الإنفاق عليهن.

الثالث: مفهوم الغاية؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، فالمفهوم أنها إذا نكحته تحل للأول بشرطه.

الرابع: مفهوم الحصر؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾ [طه: ٩٨]، أي: غيره -سبحانه- ليس بإله.

الخامس: مفهوم اللقب، وهو أضعفها، وضابط اللقب عند الأصوليين: كل اسم جامد سواء كان اسم جنس، أو اسم جمع، أو اسم عين لقبا كان أو كنية أو اسما، مثاله قوله ﷺ: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل» «أخرجه مسلم» فنطوقه ظاهر، ومفهوم اللقب أن ما ليس ذهباً يجوز بيعه بمثله أو غيره من غير مماثلة، وكان أضعفها لأنك لو قلت: «جاء زيد» لم يفهم منه عدم مجيء عمرو، بل ربما كان اعتباره كفرا، كما لو قيل: «محمد رسول الله» ﷺ، لو فُهِمَ من مفهوم لقبه أن غيره لم يكن رسول الله، والتحقيق أن مفهوم اللقب حجة في اسم الجنس، لا في اسم العين، والله أعلم.

وقد اختلف العلماء في الاحتجاج بمفهوم المخالفة، فجميعها حجة عند الجمهور عدا مفهوم اللقب، وقد أنكره الحنفية وجمهور المعتزلة، وبعض أصحابنا الشافعية، كابن سريج، والقفال، وأبي بكر الفارسي.

والجمهور يحتجون به بشروط:

الأول: ألا يعارضه ما هو أرح منه، من منطوق أو مفهوم موافقة.
الثاني: ألا يكون القيد لبيان الواقع؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠]؛ فالقيد هنا لا مفهوم له؛ لأنه لبيان الواقع.
الثالث: ألا يكون القيد لامتنان؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿لَتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ [النحل: ١٤].

الرابع: ألا يكون القيد خرج مخرج الغالب؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي جُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، فهذا قيد لا مفهوم له، ذلك أن الغالب أن تكون الربيبة في جبر الزوج.

الخامس: ألا يكون القيد للتوكيد؛ نحو قول النبي ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ». متفق عليه.

السادس: ألا يكون المذكور قصد به التفضيم وتأکید الحال، كقوله ﷺ السابق ذكره «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ». فإن التقييد بالإيمان لا مفهوم له، وإنما ذكر لتفضيم الأمر.

السابع: أن يُذكر مستقلاً، فلو ذكر على وجه التبعية لشيء آخر فلا مفهوم له، كقوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]،

فإن قوله -تعالى-: «فِي الْمَسَاجِدِ» لا مفهوم له؛ لأن المعتكف ممنوع من المباشرة مطلقاً.

الثامن: ألا يظهر من السياق قصد التعميم، فإن ظهر فلا مفهوم له، كقوله -تعالى-: «إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» [البقرة: ٢٠]، فشيء لا مفهوم له حتى يقال بأنه سبحانه ليس قادراً على المعدوم والممكن؛ لأن المراد بكل شيء هو العموم، فالله -سبحانه وتعالى- قدير على كل شيء، قدير على ما يشاءه وما لم يشأه، أما الممتنع لذاته فليس شيئاً باتفاق العقلاء.

التاسع: ألا يعود على أصله الذي هو المنطوق بالإبطال، أما لو كان كذلك فلا يعمل به.

الباب الثاني: الكلام وأقسامه

الْكَلَامُ لُغَةً: نُطْقٌ مُفْهِمٌ، وما أفاد فائدة الكلام مما لم يكن نطقاً فليس بكلام حقيقة، وإنما يسمى كلاماً مجازاً، وذلك: «الخطُّ، والإشارة، والكتابة، والعلامات والنصب، ولسان الحال، وحديث النفس».

فهذا كله لا يسمى كلاماً، وكذلك حديث النفس لا يسمى كلاماً، وإلا لكان كل من الأخرس والساكت متكلماً لأنه لم يزل يحدث نفسه!!.

والكلام اصطلاحاً: بمعناه اللغوي، أي نطق مفهم، وكل نطق مفهم لا بد من أن يكون لفظاً مركباً مفيداً موضوعاً؛ فاللفظ عند العرب لا بد من أن يكون مركباً؛ ذلك أن العرب لا تعرف النطق بالمفردات، فلا بد من أن يأتي العربي الفصيح بمسند ومسند إليه، ولا يُحفظ أن عربياً واحداً تكلم بمسند فقط، أو مسندٍ إليه فقط، وهذه حقيقة النطق عند العرب، وإنما احتجنا لفهم معنى المفرد ومعرفة بنيته وقلنا بأنه نطق عندنا للوصول إلى المركب. والمفيد عند العرب هو المفهم لا غير، فإذا لم يكن نطقاً مفهماً لم يكن كلاماً.

فاللفظ في اللغة: الطَّرْحُ.

وعند النحاة: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقاً؛ كـ «زَيْدٍ»، أو تقديرًا؛ كالضمير المستتر في «أَفْعَلْ، وَفَعَلْ»، مستعملاً كان أو مهملًا.

فالمستعمل: ما نطقت به العرب؛ كـ «زيد».
والمهمَلُ: ما تركته العرب فلم تنطق؛ كـ «دِين» مَقْلُوبٌ زيد، فالمهمَلُ لا بحث فيه؛ لأنه لم يُوضَع.

والتركيب في اللغة: جمع شيء إلى شيء.
وعند النحاة: ما تركب من كلمتين فأكثر، تحقيقاً؛ ككلمتي «زيد»، وـ «كريم» في قولك: «زيدٌ كريمٌ»، أو تقديرًا؛ ككلمة «أنت»، في قولك: «استقيم»، ففي الفعل «استقيم» ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت.
وكقولك: «نعم» أو «لا» جواباً على سؤال من قال لك: هل جاء زيد؟
فالمعنى: نعم جاء زيد، أو: لا لم يأت زيد، وقد حُذِفَ الْفِعْلُ وفاعله بقرينة السؤال.

والمُفِيدُ في اللغة: النَّافِعُ.
وعند النحاة: ما أفادَ فائدةً غيرَ زائدةٍ يُحَسِّنُ سكوتُ المتكلم عليها، ولم يدخل في المفيد من المركبات التسعة سوى المركبِ الإسناديِّ التَّامِّ المقصودُ لذاته.

وأقلُّ ما يتركب منه المركب الإسنادي المقصودُ لذاته اسمان؛ كـ «زيد كريم»، أو اسمٌ وفعلٌ؛ كـ «جاء زيد»، ومرد جميعها إلى «الجملة الفعلية، والجملة الاسمية».

وإذا أردتها على سبيل التفصيل فهي ثمانِي صُورٍ، ستةٌ للجُملةِ الاسميةِ،
واثنتان للجُملةِ الفعليةِ.

فصور تركيبه في الجُملةِ الاسميةِ:

الأولى: مبتدأٌ مع خبرٍ، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

والثانية: مبتدأٌ مع فاعِلٍ سَدٍّ مَسَدٍّ الخبرِ، نحو: «أَقَامَ الزَيْدَانِ».

والثالثة: مبتدأٌ مع نائبِ فاعِلٍ سَدٍّ مَسَدٍّ الخبرِ، نحو: «أَمْضَرُوبُ
الْعَمْرَانِ».

والرابعة: اسمُ فِعْلٍ مع فاعِلٍ، نحو: «هَيَّاتِ الْعَقِيقُ».

والخامسة: مبتدأٌ مع صفةٍ سَدَّتْ مَسَدَّ الخبرِ، نحو «ضَرَبِي رَجُلًا وَهُوَ
قَائِمٌ».

والسادسة: مبتدأٌ مع حالٍ سَدٍّ مَسَدٍّ الخبرِ، نحو: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ
مِنْ رَبِّهِ سَاجِدًا»، أو «وَهُوَ سَاجِدٌ».

وصورتا تركيبه في الجُملةِ الفعليةِ:

الأولى: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ».

والثانية: فِعْلٌ وَنَائِبُ فاعِلٍ، نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ».

هذا أَقْلُ ما يتركب منه الكلام.

وقد يتركب بأكثر من كلمتين، كـ «جَمَلَةِ الصَّلَاةِ، وَجُمَلَتِي الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ، وَجَمَلَةِ الْقَسَمِ، وَجَمَلَةِ الْخَبَرِ».

فإذا قلتَ: «جَاءَ الَّذِي» لم يكن مفيدا حتى تأتي بجملة الصلة، وهي: «أُحِبُّهُ».

وإذا قلتَ: «مَنْ يَعْمَلُ سُوءًا» لم يكن مفيدا حتى تأتي بجملة جواب الشرط، وهي: «يُجْزَى بِهِ».

وإذا قلتَ: «أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ» لم يكن مفيدا حتى تأتي بجواب القسم، وهو: «لَزِيدٌ قَائِمٌ».

وإذا قلتَ: «زَيْدٌ أَبُوهُ» لم يكن مفيدا حتى تأتي بخبر المبتدأ الثاني، وهو: «قَائِمٌ».

ولا يصح في هذه الأحوال الاقتصار على المسند وحده، أو المسند إليه وحده؛ لأنه لا يكون مفيدا، وإذا لم يكن مفيدا لم يكن كلاما لانتفاء ركن من أركانه.

والوضع في اللغة له معان، منها: الخفضُ.

والمراد به عند النحاة -في الأصح- شيئان:

الأول: أن تكون الألفاظ التي يتركب منها الإسنادُ من الألفاظ التي استعملتها العربُ للدلالة على معنى معين.

والثاني: أن يكون أصل التركيب مستعملاً في لسان العرب؛ كما لو قلت: زَيْدٌ كَرِيمٌ، فكلُّ من «زيد، وكريم» لفظٌ استعملته العرب، وصورة تركيبه من التراكيب العربية، فكل تركيب لم تضعه العرب وإن كان موضوعاً بالألفاظ العربية لا يكون كلاماً ولو كان لفظاً مركباً مفيداً؛ فالعرب التَزَمَتْ تصديرَ الكلام في الاستفهام بنحو: «أَيْنَ، وَكَيْفَ»، فتقول: «أَيْنَ زَيْدٌ؟»، و«كَيْفَ حَالُ زَيْدٍ؟».

فإذا قلت: «زيدٌ أين، وحالُ زيدٍ كيف» لم يكن كلاماً، مع كونه صوتاً مشتملاً على بعض الحروف الهجائية، مركباً من كلمتين فأكثر، مُفِيداً للسامع؛ لأنه فهِمَ مُرَادَ الْمُتَكَلِّمِ، لكنه فَقَدَ رُكْنًا من أركانه وهو الوضع، فلم يكن كلاماً.

وينقسم الكلام بعد تركيبه باعتبارين:

فالأول: ينقسم باعتبار مدلوله إلى «خبر، وإنشاء».

فالخبر ما اِحْتَمَلَ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ لِذَاتِهِ لَا بِاعْتِبَارِ قَائِلِهِ.

وَالْإِنْشَاءُ: مَا لَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَلَا الْكَذِبَ لِذَاتِهِ.

وهو نوعان: «طَلْبِيٌّ، وَغَيْرُ طَلْبِيٍّ».

فالطلبِي: ما استدعى مطلوباً ليس حاصلًا وقت الطلب.

وهو خمسة أنواع، وهي: «التَّيْنِي، وَالْإِسْتِفْهَامُ، وَالْأَمْرُ، وَالنَّهْيُ، وَالنِّدَاءُ».

فالتَّيْنِي: يكون بحرف من حروفه، وهي: «لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَلَوْ، وَهَلْ».

أَمَّا «لَيْتَ» فَيُتِمَّنِي بِهَا مَا لَا يُمْكِنُ حَصُولُهُ كَثِيرًا، وَقَدْ يُتِمَّنِي بِهَا مَا يُمَكِّنُ

وَقَوْعُهُ بَعْضٍ.

وَأَمَّا «لَعَلَّ» فَيُتِمَّنِي بِهَا الشَّيْءُ الْمَحْبُوبُ الْمَتَوَقَّعُ حَصُولُهُ، وَقَدْ يُتِمَّنِي بِهَا

الشَّيْءُ الْبَعِيدُ.

وَأَمَّا «لَوْ» فَيُتِمَّنِي بِهَا الشَّيْءُ الْمَمْتَنَعُ حَصُولُهُ.

وَأَمَّا «هَلْ» فَيُتِمَّنِي بِهَا الشَّيْءُ الْقَرِيبُ حَصُولُهُ.

وَالْتَّيْنِي بـ «لَيْتَ» كَثِيرٌ، وَبِغَيْرِهَا قَلِيلٌ.

وَالِاسْتِفْهَامُ: يَكُونُ بِأَدَاةٍ مِنْ أَدَوَاتِهِ، وَهِيَ: «هَلْ، وَالْهَمْزَةُ، وَمَنْ، وَمَا، وَآيٌ، وَآيْنٌ، وَكَمْ، وَكَيْفَ، وَأَيَّانَ، وَمَتَى، وَأَنَّى».

أَمَّا «هَلْ» فَيُسْتَفْهَمُ بِهَا فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ عَنِ التَّصْدِيقِ.
وَأَمَّا «بِاقِي أَدَوَاتِ الْإِسْتِفْهَامِ» إِلَّا الْهَمْزَةُ فَيُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ طَلَبِ تَصَوُّرٍ
أَصْلِ الْأَشْيَاءِ.

«فَنَ» يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الْعَالَمِ أَصَالَةً.
«وَمَا» يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ غَيْرِ الْعَالَمِ أَصَالَةً.
«وَآيٌ» يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ تَصَوُّرِ الْمُتَشَارِكِينَ.
«وَآيْنٌ» يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الْمَكَانِ.
«وَكَمْ» يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الْعَدَدِ.
«وَكَيْفَ» يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الْحَالِ.
«وَمَتَى» يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الزَّمَانِ مُطْلَقًا.
«وَأَيَّانَ» يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ.
«وَأَنَّى» تَأْتِي بِمَعْنَى: «أَيْنَ، وَمَتَى، وَكَيْفَ».

وَأَمَّا «الْهَمْزَةُ» فَيُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ.

وَقَدْ يَكُونُ الْإِسْتِفْهَامُ لِلِاسْتِبْطَاءِ، أَوِ التَّعَجُّبِ، أَوِ التَّقْرِيرِ، أَوِ التَّنْبِيهِ، أَوِ
التَّحْقِيرِ، أَوِ الْإِنْكَارِ، أَوِ النَّهْيِ، أَوِ الْإِسْتِبْعَادِ.

والأمر: إن كان من مُساوٍ سُمِّيَ ائْتِمَاسًا، وإن كان الطالبُ أَقْلَ رُتَبَةٍ من المطلوبِ مِنْهُ سُمِّيَ دُعَاءً.

وسوف يأتي بيان كل من الأمر والنهي في بابهِ إن شاء الله

والنداء: طَلَبُ الإِقْبَالِ بِحَرْفٍ مِنْ أَحْرَفِ النِّدَاءِ النَّائِبَةِ مَنْابِ الْفِعْلِ. وقد يكون حَرْفُ النِّدَاءِ ظَاهِرًا، أو مضمراً.

ويجيء النداء للاختصاص، والإغراء.

وقد يقع الخبرُ مَوْضِعَ الإِنشَاءِ، والإِنشاءُ موضعُ الخبرِ لأغراض.

وغير الطلبي: ما لا يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب.

وهو خمسة أنواع أيضاً، وهي: «المدح والذم، والقسم، والتعجب، والرجاء، والعقود».

والآخر: ينقسم باعتبار استعماله إلى «حقيقة، ومجاز».

فالحقيقة: لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ فِيمَا وُضِعَ لَهُ فِي اصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ، لُغَوِيًّا كَانَ أَوْ شَرْعِيًّا، أَوْ عُرْفِيًّا.

والمجاز: لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ بِقَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ، وهو موجود في لسان العرب، والقرآن والسنة، ولا مجاز في أسماء

الرب -جل وعلا-، ولا في صفاته، ولا في الغيبيات؛ وذلك لعدم تعذر الحمل على الحقيقة.

وهو قسمان: «مفرد، ومركب».

وينقسم من حيث العلاقة إلى نوعين: «مجاز مُرْسَل، واستعارة». فإن كانت علاقته غير المشابهة سمي مجازاً مُرْسَلاً؛ نحو: «السببية، والمسببية، والمأخوذة، والمستقبلية، والجزئية، والكلية، والمحلية، والحالية».

وإن كانت علاقته المشابهة سمي استعارة.

وأصل الاستعارة: تشبيه بليغٌ حُذِفَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ وَوَجْهٌ شَبِهُهُ وَأَدَاتُهُ.

وأركانها ثلاثة، وهي: «المستعار له، وهو المشبه، والمستعار منه، وهو المشبه به، والمستعار، وهو اللفظ المنقول».

وتنقسم الاستعارة من حيث النظر إلى اللفظ المستعار إلى: «أصلية، وتبعية».

فالأصلية: ما كان المستعار فيها اسماً جامداً غير مشتق. والتبعية: ما كان المستعار فيها فعلاً، أو اسم فعل، أو حرفاً، أو اسماً مشتقاً.

والاستعارة التهكمية من التبعية: وهي ما نزل فيها التضادُّ منزلةً تناسبٍ للتهكم والاستهزاء.

وتنقسم باعتبار آخر إلى ثلاثة أقسام: «مطلقة، ومجردة، ومُرَشَّحة».

وَالْكَايَةُ: لَفْظٌ أُريدَ بِهِ لَا زِمٌ مَعْنَاهُ مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ.

وَيُطْلَبُ بِهَا: «إِرَادَةُ النَّسْبَةِ، وَإِرَادَةُ الصِّفَةِ، وَإِرَادَةُ الْمَوْصُوفِ».

فِإِرَادَةُ النَّسْبَةِ: مَا كَانَ الْمَكْنَى عَنْهُ نِسْبَةً أَمْرٍ إِلَى أَمْرٍ.

وَإِرَادَةُ الصِّفَةِ: مَا كَانَ الْمَكْنَى عَنْهُ صِفَةً ثَابِتَةً لِلْمَوْصُوفِ.

وَإِرَادَةُ الْمَوْصُوفِ: مَا كَانَ الْمَكْنَى عَنْهُ لَيْسَ بِصِفَةٍ وَلَا نِسْبَةٍ.

وَالْكَايَةُ أَغْرَاضٌ، مِنْهَا: «الْإِيضَاحُ، وَبَيَانُ حَالِ الْمَوْصُوفِ، وَالْمَدْحُ،

وَالذَّمُّ، وَالسُّتْرُ، وَالصِّيَانَةُ، وَالْإِلْغَاظُ، وَالتَّعْمِيَةُ، وَمَقْدَارُ الْحَالِ».

الباب الثالث: الأمر

الأمر ما دَلَّ عَلَى طَلَبِ فِعْلٍ غَيْرِ كَفٍّ، مَذْلُولٍ عَلَيْهِ بِغَيْرِ كُفٍّ.
فإن كان من مُسَاوٍ سَمِيَ اتِّمَاسًا، وإن كان الطالبُ أَقْلَ رُتَبَةٍ من المَطْلُوبِ
مِنْهُ سَمِيَ دُعَاءً.

ولا يشترط في الأمر علو ولا استعلاء.

وصيغته أربعة، وهي: «صيغة افعَل»، والفعل المضارع المقرون بلام الأمر، واسم
فعل الأمر، والمصدر النائب عن فعله».

والأمر المجرد عن القرينة يفيد الفورية، والأمر المجرد عن القرينة لا يفيد
التكرار.

والأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده، أو عن أضداده إن كان له أضداد،
دون اعتبار كلام نفسي.

وَيَحَقِّقُ الوجوب بصيغة "افعل" إذا أطلق الأمر، إلا إذا وُجِدَ الدليل
الصارف للأمر من كونه للوجوب إلى الندب أو الإباحة فلا نحمله على الوجوب،
بل نحمله على الإباحة، أو على الندب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وما
لا يتم المندوب إلا به فهو مندوب.

ومتى جاء المكلف بما أمره الله به فإنه يسقط عنه الوجوب، وتبرأ ذمته، ولا
يطالب بالقضاء مرة أخرى.

ويجيء الأمر «للوَجوب، والندب، والإباحة، والتهديد، والإرشاد، وإرادة
الامتثال، والإذن، والتأديب، والإنذار، والامتنان، والإكرام، والتسخير،
والتكوين، والتعجيز، والإهانة، والتسوية، والدعاء، والتمني، والاحتقار، والخبر،
والإنعام، والتفويض، والتعجب، والتكذيب، والمشورة، والاعتبار».

الباب الرابع: النهي

النهي ما دَلَّ عَلَى طَلَبِ الْكَفِّ عَنْ فَعْلٍ بِغَيْرِ كُفٍّ.

ولا يلزم أن يكون على جهة العلو ولا الاستعلاء.

وصيغ النهي ثلاثة: «التصريح بالنهي، والتصريح بالاجتناب، وصيغة لا تفعل».

وهو بصيغته المطلقة يفيد التحريم لا الكراهة، إلا إذا دل الدليل على صرفها من التحريم إلى الكراهة.

والنهي يقتضي الفساد.

والنهي عن الشيء يستلزم الأمر بضده، أو عن واحد من أضداه إن كان له أضداد.

وتأتي صيغة النهي «للخطر، والكراهة، واليأس، والإرشاد، والإباحة، والاحتقار، والتهديد، والبيان، والعاقبة، والتسوية، والدعاء، والامتنان».

والمؤمن العاقل الفاهم يدخل في خطاب الله، إلا الصبي والساهي والمجنون، فالجنون، والصبي مميزا كان أو غير مميز لا يدخلون ابتداءً، بينما النائم والناسي يدخلان في الخطاب، وقد خرجا لمانع، ثم يُؤمَرَانِ بعد زوال المانع بالأداء. والكافرون يدخلون في خطاب الله.

الباب الخامس: العامُّ

العام اللفظ الواحد المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وَضْعٍ واحد دَفْعَةً واحدة بلا حصر.

وأقسامه ثلاثة: «عام محفوظ، وعام مخصوص، وعام أريد به الخصوص» وينقسم العموم أيضا من حيث دلالتُه إلى نوعين: «عموم نصي، وعموم ظاهري»

وألفاظ العام خمسة: «الجمع والمفرد والمثنى المعرف بأل الاستغرافية، إلا إذا كان للمفرد أو للجمع المُعَرَّفُ بأل أو الجمع أو المثنى حقيقةً شرعية، كالتكبير، والتسليم، ونحوهم، وتكون أل حينئذ للعهد الشرعي؛ ذلك أن العموم مستفاد في الأصل من الحقيقة اللغوية، فإذا اختلفت الحقيقة الشرعية مع اللغوية قَدَّمْنَا الحقيقة الشرعية.

والأسماء المبهمة، ويراد بها: «أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، والأسماء الموصولة»، ولفظ لا في النكرات، إلا النكرة في سياق الإثبات فلا تعم، «والجمع والمفرد المُنْكَرَّانِ المضافان إلى معرفة».

والفعل يُفِيدُ الإِطْلَاقَ لا العمومَ، وما جرى مجرى الفعل كوقائع الأعيان لا عموم لها، إلا بقرينة.

الباب السادس: الخاصُّ

الخاص: اللفظ الدال على محصور، والتخصيص: قصر العام على بعض أفرادهِ.
فُتِيَ ورد نص عام ونص خاص بحكم يخالفه فلا بد من تخصيص العام.
والدليل المخصَّص نوعان: «متصل، ومنفصل».
فالمتصل: ما لا يستقل بنفسه، كالتخصيص «بالصفة، والشرط، والاستثناء».
والمنفصل: ما يستقل بنفسه.
والاستثناء قول متصل يدل على أن المذكور معه غير مراد بإلا أو إحدى أخواتها.

وشروطه ستة:

الأول: أن يكون بإلا أو إحدى أخواتها.
الثاني: أن يكون متصلاً.
الثالث: ألا يكون مستغرقاً لجميع أفراد المستثنى منه.
الرابع: أن يكون منطوقاً به.
الخامس: أن يُسْمَعَ من بقره.
السادس: أن يكون قاصداً له.

والاستثناء نوعان: «متصل، ومنقطع».
وتحقيق الكلام أن المتصل ما كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه، وكان الحكم على المستثنى بنقيض الحكم على المستثنى منه، نحو: «قام القوم إلا زيداً».

فإن اختل شرط من الشرطين فهو منقطع، نحو: «جاء القوم إلا حمارا»؛ إذ ليس المستثنى فيه وهو الحمار من جنس المستثنى منه وهم القوم، ونحو قوله تعالى: (لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى). وإنما كان منقطعا في الآية؛ لأنه لم يحكم على المستثنى بنقيض الحكم على المستثنى منه، فنقيض «لا يذوقون فيها الموت» هو: «يذوقون فيها الموت»، وهذا النقيض الذي هو ذوق الموت في الآخرة لم يحكم به للمستثنى، بل حكم بذوقه في الدنيا.

والمطلق: اللفظ الدال على الماهية بلا قيد.

والمقيد: اللفظ المتناول لمعين أو لغير معين موصوف بأمر زائد على الماهية. ويحمل المطلق على المقيد إذا اتفق الحكم، سواء اتفق السبب أم لا، أما إذا اختلف الحكم فلا يقيد، سواء اتفق السبب أم لا.

وتخصيص العام بالنص كتخصيص «الكتاب بالكتاب، والكتاب بالسنة، والسنة بالسنة، والسنة بالكتاب، وكل منهما بالإجماع، وكل منهما بالقياس».

الباب السابع: الْمُجْمَلُ وَالْمُبَيَّنُّ

اللفظ إما أن يكون: «مُجْمَلًا، أو مُبَيَّنًّا، أو نَصًّا، أو ظَاهِرًا، أو مُؤَوَّلًا».

فالمجمل: ما تردد بين محتملين فأكثر على السواء، بحيث لا يدل على أحدهما إلا بقريضة؛ كالقراء.

والمبين: ما فُهِمَ منه عند إطلاقه معنى معين وضعا، وهو ضد المجمل، كبيان أن القراء يُراد به الحيض.

والنص: ما لا يحتمل إلا معنى واحدا، أو هو ما يفيد بنفسه من غير احتمال، كقوله تعالى: (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ).

والظاهر: ما احتمل معنيين هو في أحدهما أظهر، كالأسد اسم للحيوان المفترس، وقد يطلق ويراد به الرجل الشجاع.

والمؤول: اللفظ المصروف عن ظاهره إلى احتمال مرجوح بدليل يدل عليه، فإن كان بغير دليل فهو تحريف، وإن كان بدليل غير ظاهر فهو تأويل فاسد.

الباب الثامن: الأفعال

أفعال النبي ﷺ تنقسم إلى قسمين: «تعبدية، وغير تعبدية».

فما كان منها على سبيل القربة والتعبد فالأصل فيها الاقتداء بالنبي ﷺ، إلا أن ثبت له الخصوصية ﷺ، فلا يجوز التأسي به إجماعاً.

وما كان منها لا على سبيل القربة والتعبد، كأفعال العادات والجملة، فالصحيح أنه أيضاً يُتأسى به في ذلك ندباً لا وجوباً.

وإذا فعل النبي ﷺ فعلاً مطلقاً مجرداً عن القرائن؛ مثلاً كالتسوك عند دخول البيت فهو مستحب في حقنا في الأصح.

وإن أقر النبي ﷺ أحداً في حضرته فهو قوله، لأنه ﷺ لا يقر إلا حقاً.

وإن وقع في عصره ﷺ شيء سواء اطلع عليه أو لم يطلع فهو بمثابة الإقرار منه، وتقوم به الحجة.

الباب التاسع: النسخ

النسخ لغة الإزالة.

واصطلاحاً: رفع حكم شرعي بحكم شرعي أتى بعده.
وشروطه أربعة:

الأول: ثبوت الحكم الأول المنسوخ بدليل شرعي، فلو لم يثبت الحكم بدليل شرعي لا يسمى نسخاً، فالإجماع والقياس لا ينسخان، لأنه لا بد من دليل يدل عليهما، والقياس إنما نلجأ إليه عند عدم وجود النص.
والثاني: ثبوت الحكم الثاني الناسخ بدليل شرعي أيضاً.
والثالث: أن يكون الناسخ متأخراً بعد المنسوخ.
والرابع: ألا يمكن الجمع بين الناسخ والمنسوخ.

وأقسام النسخ باعتبار صورته ثلاثة: «نسخ الرسم دون الحكم، ونسخ الحكم دون الرسم، ونسخ الحكم والرسم معاً».
وأقسامه باعتبار تبديل الحكم وعدمه اثنان: «نسخ الرسم والحكم إلى بدل، ونسخ الرسم والحكم إلى غير بدل»
وقد يكون هذا البدل أخف أو أشد أو مساوياً من الحكم المنسوخ.
ويقع نسخ «الكتاب بالكتاب، والسنة بالسنة»، وفي الأصح يقع نسخ «الكتاب بالسنة، ونسخ السنة بالكتاب».

الباب العاشر: فِي التَّعَارُضِ بَيْنَ الْأَدَلَّةِ وَالتَّرْجِيحِ

التعارض تقابل الدليلين على سبيل الممانعة.
والترجيح تقوية أحد الدليلين على الآخر واختياره.
والتعارض بين الدليلين فيما يظهر للمجتهد على أربعة أقسام: «تعارض بين عامين، وتعارض بين خاصين، وتعارض بين عام وخاص مطلقاً، وتعارض بين عام وخاص من وجه»

فإذا حصل التعارض في نظر المجتهد وجب عليه خمسة أشياء:
الأول: أن يجمع بين الدليلين بصورة من صور الجمع.
الثاني: إذا لم يمكن الجمع نظر في تاريخ كل منهما.
الثالث: إذا علم تاريخ كل منهما فالثاني ناسخ للأول.
الرابع: إن لم يعلم تاريخ كل منهما بحث عن مرجح خارجي.
الأخير: إذا لم يجد توقف حتى يظهر دليل مرجح.

الباب الحادي عشر: الإجماع

الإجماع اتفاق مجتهدي هذه الأمة في عصر من العصور بعد وفاة النبي ﷺ على حكم شرعي.

وإذا انعقد صار حجة على كل عصر يأتي إلى قيام الساعة، ولم يجز لأهله الرجوع عنه بعد ذلك.

ولا يشترط في حجته أن يموت جميع المجمعين، لأنه قد صار حجة بمجرد انعقاده.

ويحصل بالأقوال، وبالأفعال، وبقول بعضهم وفعل بعض، وبقول ينتشر ثم يسكت عليه أهل العلم في زمن أصحاب النبي ﷺ لا غيرهم.

وأقوال الصحابة ستة:

الأول: أن يختلفوا فيما بينهم، فحينئذ ليس قول بعضهم حجة على بعض بالاتفاق إلا من وافق منهم الدليل.

الثاني: أن يتفقوا جميعاً، فهو حينئذ حجة بالإجماع.

الثالث: أن يقول أحدهم قولاً خرج مخرج الفتوي، فالصحيح أنه ليس بحجة.

الرابع: أن يقول الصحابي قولاً فيشتهر ولم يخالفه فيه أحد، فهذا حجة عند الجماهير.

الخامس: أن يقول الصحابي قولاً لا مجال للرأي فيه، كالإخبار بالغيبيات، والكلام في أمور وقعت وقصّها على سبيل الإخبار، فهذا حجة قولاً واحداً؛ لأنه من المرفوع حكماً، ما لم يكن الصحابي عُرِفَ عنه الأخذ من بني إسرائيل.

السادس: أن يقول الصحابي قولاً، أو يفعل فعلاً ولم يشتهر، أو لم نعلم هل اشتهر أو لا، فالجمهور على حجّيته ومنهم الأئمة الأربعة وعامة أصحابهم.

الباب الثاني عشر: الأخبار

الخبر: ما احتمل الصدق والكذب لذاته

وينقسم اصطلاحاً إلى قسمين: (متواتر، وآحاد).

والمرسل عند بعض الأصوليين ما قُدِّمَ منه راوٍ، وهو أعم من المرسل عند المحدثين.

والمسند ضده، وهو ما اتصل سنده.

فالمسند صالح للاحتجاج، ومنها مراسيل الصحابة، إذ هي مسندة. والمرسل لا يصح الاحتجاج به إلا مراسيل سعيد بن المسيب فقيها خلاف.

وإذا قرأ الشيخ على التليد فإن التليد إذا حدث غيره يقول: حدثني شيخي، أو أخبرني.

وإذا لم يكن التليد قد قرأ على الشيخ كتابه، لكن الشيخ أجاز له رواية كتابه عنه، فلا يجوز للتليد أن يقول: أخبرني أو حدثني إلا مقيداً بقوله حدثني إجازة، أو أخبرني إجازة.

الباب الثالث عشر: الاستصحاب

الاستصحاب أخذ المجتهد بالأصل إذا لم يجد دليلاً.
أما العبادات: فالأصل فيها التحريم، وأما المعاملات فالأصل فيها الحل،
وأما الأعيان والعادات فالأصل فيهما الحل، وقيل بالحرمة.

والأعيان المنتفع بها نوعان:

الأول: ما هو منتفع به قبل ورود الشرع، فهذا الصواب فيه التوقف،
ولو قيل بالحل لكان أصح من القول بالحرمة.

والآخر: ما هو منتفع به بعد الشرع، فالأصل فيما هو نافع الجواز، وما
هو ضار المنع، فإذا لم نعلم الدليل استصحبنا الأصل.

الباب الرابع عشر: القياس

القياس: رد الفرع للأصل في حكم صحيح شرعي لعللة جامعة للحكم.
وأأنواعه ثلاثة:

الأول: قياس العلة؛ وهو ما كان العلة فيه موجبة للحكم بحيث لا يحسن أن يتخلف الحكم عنها، ولذا تكون العلة في الفرع أولى من وجودها في الأصل المقيس عليه.

الثاني: قياس الدلالة؛ وهو أن يُستدل بأحد النظيرين على الآخر، فتكون العلة دالة على الحكم لا مقتضية له، فتكون العلة في المقيس عليه نظير الحكم في المقيس لا أقوى منه، لذا هو أضعف من قياس العلة.
الأخير: قياس الشبه؛ وهو: تردد الفرع بين أصلين مختلفين في الحكم بحيث نلحقه بأكثرهما شهما.

وشروط القياس اثنان:

الأول: أن يكون الفرع مناسبا للأصل في الجمع، وأن تكون العلة الجامعة مناسبة للمقيس والمقيس عليه، فيجتمع كل من المقيس والمقيس عليه في أوصاف العلة، فلا يوجد وصف العلة في المقيس دون المقيس عليه ولا العكس.

والآخر: أن يكون حكم الأصل المقيس عليه متفقا عليه بين الخصمين المتنازعين في ثبوت هذا الحكم للفرع.

وشرط الحكم أن يكون تابعا للعلة في النفي والإثبات، فإذا وجدت العلة وجد الحكم، وإذا انتفت العلة انتفى الحكم، هذا إن كان الحكم معللا بعلة واحدة، كتحريم الخمر مثلا، أما إن كان الحكم معللا بأكثر من علة، فقد تنتفي علة واحدة ولا ينتفي الحكم.

الباب الخامس عشر: تَرْتِيبُ الْأَدْلَةِ

الدليل من حيث القوة والضعف نوعان: (جلي، وخفي)، ولا بد من تقديم الجلي على الخفي.

فَيُقَدَّمُ الظَّاهِرُ عَلَى الْمُؤَوَّلِ، وَالْمَحْكَمُ عَلَى لِمُتَشَابِهِ، وَالْحَقِيقَةُ عَلَى الْمَجَازِ. وكثير من أهل العلم يقدمون الإجماع على غيره، لأنه لا يدخله النسخ، ولا التأويل.

وَيُقَدَّمُ الدَّلِيلُ الْمَفِيدُ لِلْعِلْمِ الْيَقِينِيِّ عَلَى الدَّلِيلِ الْمَفِيدِ لِلظَّنِّ، إِلَّا إِذَا تَعَارَضَ عَامٌ وَخَاصٌّ فَإِنَّا لَا نَقْدُمُ الْعَامَ بَلْ نَقْدُمُ الْخَاصَّ وَإِنْ كَانَ الْخَاصُّ دَلَالَتَهُ ظَنِيَّةً.

وَيُقَدَّمُ الدَّلِيلُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى الْقِيَاسِ، هَذَا إِنْ سَمِينَاهُ تَعَارُضًا. وَإِذَا وُجِدَ دَلِيلٌ بَطَلَ اسْتِدْلَالُ بِلَا اسْتِصْحَابِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ اسْتِصْحَابُنَا الْأَصْلَ.

الباب السادس عشر: صِفَةُ الْمُفْتِيِ وَالْمُسْتَفْتِيِ

شروط المفتي ستة:

الأول: أن يكون عالما بالكتاب والسنة، بأن يعلم آيات الأحكام، وأن يكون عالما بأحاديث النبي ﷺ، وأن يكون عالما بالفقه أصولا وفروعا، وأن يكون عالما بالقواعد الفقهية، وأن يكون عالما بالمذاهب التي تقررت عند أهل العلم، كالمداهب الأربعة المعتمدة وغيرها.

الثاني: أن يكون على دراية بأقوال الصحابة، والتابعين، حتى يقف على مواضع الخلاف من الإجماع، وحتى يستطيع الترجيع بين الأقوال.

الثالث: أن يكون عالما بلسان العرب نحوا، وصرفا، وإعرابا، وبلاغة، ولغة، واشتقاقا.

الرابع: أن يكون عالما بالأصول؛ أصول الفقه، وأصول الدين توحيدا وسنة.

الخامس: أن يكون عالما بالتفسير، وعلوم القرآن.

السادس: أن يكون عالما بالحديث صحة وضعفا، وأحوال الرواة، ليعتمد المقبول ويرد الضعيف، فإذا كان الحديث متفقا على صحته لم يلزمه أن يعرف حال رواته.

فينبغي له أن يكون على قدر من العلم بكل ما سبق بحيث يعينه ذلك القدر على استنباط المسائل بنفسه.

وشرط المستفتي:

ألا يكون عالماً كالمفتي، وإلا لكان مفتياً مجتهداً، وحينئذ لا يجوز له التقليد، إلا أن يكون سؤاله على سبيل التوكيد والتثبت والمشاورة لا الجهل.

والتقليد قبول قول المجتهد دون معرفة حجته.

وقيل: هو قبول قول القائل دون معرفة قوله من أين قاله.

الباب السابع عشر: الاجتهاد

الاجتهاد بذل المجتهد وسعه لطلب حكم شرعي.
وهو مشروع بالكتاب والسنة، ووقع من الصحابة والتابعين.
وينقسم إلى صواب وخطأ، وربما جرت فيه الأحكام التكليفية الخمس.
فأما المجتهد المصيب فله أجران؛ أجر على بذل وسعه، وأجر آخر على إصابته الحق.

وأما المجتهد المخطئ فله أجر واحد على بذل وسعه.
وأما أصول الدين فلا اجتهاد فيها؛ لأن المجتهد في أصول الدين مخطئ مطلقا، ولو قلنا: بجوازه لكان ذلك تصويبا لأهل البدع والشرك.
فالتوحيد، وما يتعلق بأصول السنة، وما كان مجمعا عليه، وما كان معلوما من الدين بالضرورة لا يجوز الاجتهاد فيه البتة، بل لا يسمى الخطأ في أصول الدين اجتهدا، والله أعلم.

تم والحمد لله وحده
وصلى الله وسلم على نبينا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم
والحمد لله رب العالمين